مجلة

البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور: أحمد الطيب

رئيس التحرير

أ.د: محيى الدين عبد الحليم

مدير التحرير

أ.د: شعبان أبو اليزيد شمس

سكرتير التحرير

أ.د / جابر محمد الطماوى

المراسلات

توجه باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى : جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة قسم الصحافة والإعلام ت ٥١٠١٤٦٦

مجلة
البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- تقييم الجمهور لأنماط المعالجة الصحفية للقضايا البيئية فى الصفحات المتخصصة بالصحف المصرية.
- اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية نحو أداء المواقع الصحفية الدينية على شبكة الإنترنت.
- الخطاب الدينى لفريضة الحج وشعائرها فى الصحافة العربية.
- استخدامات المراهقين من الجنسين لغرف الدردشة على الإنترنت وعلاقتها بصورة كل جنس لدى الآخر.

العدد
التاسع والعشرون
يناير ٢٠٠٨م

المجلد الأول

دار الاتحاد التعاونى
للطبع والنشر والتوزيع
ش سيدى بلال من مصطفى حافظ
جسر السويس
ت ٢٢٩٩٩٥٤٥

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٥٥٥

العدد التاسع والعشرون
يناير ٢٠٠٨م

تقييم الجمهور لأنماط المعالجة الصحفية للقضايا البيئيـــة في الصفحات المتخصصة بالصحف المصرية

إعـداد

د. أمل السيد أحمد متولي دراز

مدرس الصحافة بكلية الإعلام

جامعـــة القاهـــرة

تمهيـــــد :

ترتب على مغالاة الإنسان في إخضاع الطبيعة واستغلال مواردها وتلبية حاجاته المتزايدة ومتطلباته المتجددة حدوث تغيرات في النظم البيئية تجاوزت في كثير من الأحيان حدود احتمالات التفاعلات الطبيعية التي تحكم التوازن البيئي، وأدت إلى تدهور خطير يهدد حياة الإنسان وقدرته والكائنات الحية الأخرى على العيش في أمن وسلام.

وقد أصبح موضوع حماية البيئة محوراً لاستراتيجية السياسة العالمية وبخاصة في الدول الصناعية القوية التي باتت تدرك أن الرفاهية والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه رهين بحماية البيئة والحفاظ على مواردها وحقوق الأجيال القادمة فيها في ظل مفهوم التنمية المتواصلة.

وقد تجسد تزايد الاهتمام بحماية البيئة عالميـاً في عقد المؤتمرات الدولية ولاسيما مؤتمر "ستوكهولم" عام١٩٧٢، ومؤتمر "قمة الأرض" في ريودي جانيرو عام١٩٩٢، و"قمة التنمية المستدامة" في جوهانسبرج عام٢٠٠٢، بالإضافة إلى تأسيس الأجهزة والمؤسسات والوكالات المعنية بحماية البيئة في مختلف الدول، فضلاً عن تشكيل العديد من الجمعيات واللجان الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بغرض حماية البيئة والدفاع عنها(١).

في هذا الإطار خاضت المؤسسات الصحفية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني في هذه المجتمعات حروبـاً شرسة ضد الشركات والمؤسسات والمنظمات التي تنتهك الحقوق البيئية، وساهمت تلك الحملات في رفع مستوى الوعي لدى الرأي العام الذي صار بشكل قوة ضغط لا يستهان بها على صانعي القرار ورجال المال والأعمال والصناعة لتبني سياسات بيئية سليمة.

غير أن بعض أقطار العالم الثالث وجدت نفسها في سعيها نحو تحقيق

طموحات النمو في سباق لتطوير إمكانياتها الاقتصادية فصارت التنمية هدفـًا وغاية دون الاهتمام بالاعتبارات البيئية، وتفاقمت المشكلات البيئية بفعل الجهل والفقر وضعف الرقابة والمتابعة فضلاً عن ضعف الوعي ليس عند الشعوب فقط بل عند المسئولين أيضـًا، وأصبح التدهور البيئي في العالم الثالث يأخذ اتجاهين[٢] :

الأول : استنزاف الثروات الطبيعية بصورة سريعة دون إيجاد بديل لهذه الثروات أو إحلال غيرها مكانها، والثاني : تمثل في محاولة مواكبة الدول الصناعية واستخدام منتجاتها كطريق سريع للنمو، ففتحت هذه الدول أبوابها للمصانع الملوثة للبيئة التي حُرمت إقامتها لهذه الأسباب في بلدانها، واستخدمت المبيدات السامة في رش المزروعات، واستوردت الأدوية المحظورة، وقدمت حوافز لتشجيع الاستثمارات كان في مقدمتها تخفيف الضوابط البيئيـــة.

ولا يختلف الوضع كثيرًا في مصر باعتبارها إحدى دول هذا العالم المتخلف الفقير، بل أن بعض التقارير الدولية تشير إلى أن مصر تأتي في مقدمة الدول الشرق أوسطية ودول شمال أفريقيا تحملاً لتكلفة التدهور البيئي في مختلف المجالات، حتى تجاوزت تكلفة هذا التدهور ٤,٨% من إجمالي الناتج المحلي"[٣].

ومع غياب الهدف البيئي الاجتماعي، والرؤى الواضحة للتعامل مع القضايا والمشكلات البيئية، والسعي غير المرشد وراء الأنشطة التنموية لتلبية حاجات السكان المتزايدة دون النظر بجدية إلى مستقبل البيئة في ظل هذا السياق أصبحت البيئة في مصر تواجه العديد من التحديات والمشكلات على كافـــة المستويات[٤].

في هذا الإطار تعد مشكلة تلوث الهواء من أكبر المشكلات التي تواجهها مصر لأسباب عدة: منها كثرة المصانع المتركزة داخل التجمعات السكنية، والأدخنة والأتربة المتصاعدة من مصانع الأسمنت والمسابك القريبة

من العاصمة، وتزايد عدد المركبات وما تخلفه من عوادم، وحرق القمامة والمخلفات الزراعية، وغيرها من الأسباب التي تنتج عنها ظاهرة السحابة السوداء منذ عام١٩٩٩، وارتفاع نسبة الرصاص، والغازات السامة في هواء مصر بشكل أخذ يهدد بزيادة المخاطر الصحية ومعدل التدهور البيئي.

وعلى مستوى تلوث المياه أظهرت الدراسات أن نهر النيل من أسوان إلى قناطر الدلتا يصب فيه نحو (٦٧) مصرفـاً تفرغ به نحو (٤) ملايين متر مكعب في العام من مياه الصرف الزراعي بما تحويه من أملاح ومبيدات وصرف صحي من كل مدن مصر وقراها، كما تصرف فيه نحو (٤٠) منشأة صناعية تصرف نحو (١٩٠) مليون متر مكعب من مياهها الملوثة مباشرة في النيل، بجانب الأنشطة الترويحية للمنشآت السياحية الموجودة على ضفتيه وحركة النقل النهري بالسفن والصنادل وكلها تصرف نفاياتها في النهر مباشرة مما أدى إلى تدهور حالة مياهه وارتفاع نسبة التلوث به إلى درجة تهدد بانتشار الأمراض الخطيرة من الكوليرا والتيفود والأمراض المعوية إلى الفشل الكلوي وفيروسات الكبد والأنواع المختلفة من السرطان.

كما تزايد مستوى التلوث البحري في مصر خاصة في المنطقة الشرقية من البحر المتوسط وبطول سواحل البحر الأحمر بفعل مخلفات الصناعة، وأحواض بناء السفن، والصرف الصحي والتوسع غير السليم في المنتجعات السياحية، مما أثر على أنظمة الحياة بهذه المناطق ودمر مساحات كبيرة من الشعاب المرجانية النادرة والثروة السمكية التي تمثل رصيدًا اقتصاديـاً وسياحيـاً وبيئيـاً مهمًا، فضلاً عن الاستخدام الجائر للمياه الجوفية في الري مما أدى إلى نضوب قدر كبير من هذه الموارد في أجزاء من الصحراء الغربية لمصر، وارتفاع نسبة الملوحة بها بفعل تغلغل مياه البحر في خزاناتها.

ونظرًا لتركز سكان مصر في وادي النيل ودلتاه، واستمرار التوسع في المدن وتوغلها في الأراضي الزراعية فإن التقديرات تشير إلى أن متوسط

فاقد الأراضي الزراعية في مصر منذ عام١٩٩٠ وصل إلى نحو ثلاثين ألف فدان كل عام، فضلاً عن ازدياد عمليات تجريف الأرض الزراعية لاستخدامها لأغراض البناء مما يفقد مصر قدرتها على إنتاج الغذاء اللازم لسد حاجات السكان وينذر بكارثة مستقبلية، في الإطار نفسه أثارت قضية استصلاح الأراضي الجديدة جدلاً كبيرًا بسبب الاستثمارات الهائلة في مشروعات كبرى لم تحقق سوى عائدات متواضعة.

وقد أدى ارتفاع نسب التلوث والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى فقدان التنوع البيولوجي في مصر بمعدل كبير، كما تعرضت المواقع الأثرية في مصر لضغوط متزايدة من الأنشطة البشرية المعيبة، والتخطيط القاصر، وغزو التجمعات البشرية بفعل عدم كفاءة الحكومات المتتالية في إدارة أزمة الإسكان مما صار يهدد الثروة السياحية والحضارية والاقتصادية بفعل التدهور البيئي.

كما أدت الزيادة السكانية المطردة مع عدم التوازن المكاني في توزيع السكان إلى خلق العديد من المشكلات البيئية كالزحف العمراني على المساحات الخضراء، وانتشار ظاهرة العشوائيات ــ التي وصلت نسبتها في بعض المدن إلى (٧٧%) من حجم النمو العمراني بها ــ والتي غالبًا ما تفتقر إلى كثير من المقومات الأساسية للحياة الإنسانية المقبولة ــ الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كل مكونات البيئة الحضارية فيها، فضلاً عن المشكلات البيئية الناتجة عن تراكم المخلفات الصلبة والنفايات الخطرة، ومشكلات تلوث التربة، والغذاء، والتلوث الضوضائي، وغيرها من المشكلات التي تعكس مستوى خطير من التدهور البيئي في مصر.

وفي محاولة للتصدي ومواجهة هذا الوضع البيئي المتردي في مصر نشطت الحكومات المتتالية لإصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة والحد من تدهورها وذلك منذ عام١٨٩٨ حتى وصلت هذه القوانين إلى (٩١) قانونـًا، و(١١) قرارًا لرئيس الجمهورية، و(٢٩٢) قرارًا لوزير ورئيس الوزراء، كما تدخل هذه التشريعات ضمن اختصاصات (١٥)

وزارة[٥].

والملاحظ أنه رغم وفرة هذه التشريعات والقوانين فإن الكثير منها غير نافذ المفعول، ولم يحقق حماية حقيقية للبيئة ليس لأنها لم تكن ذات قوة ردع كافية ولكنها أيضاً لم تنفذ بجدية، فضلاً عن ضآلة عقوبات المخالفة البيئية مما أفقدها صفة الإلزام، بالإضافة إلى تضارب الاختصاصات وغياب التنسيق بين الجهات المعنية بحماية البيئة في ظل سيادة اعتقاد خاطئ بأن برامج حماية البيئة قد تعوق تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وأن تكاليف تمويل برامج حماية البيئة أولى بها أن تنفق في برامج التنمية الاقتصادية خاصة أن مصر تعتمد في تمويل مشروعاتها التنموية على القروض الخارجية"[٦] مما أدى إلى تفاقم المشكلات، وتدهور الأوضاع البيئية بصورة جعلت تكلفة المواجهة تفوق طاقة الاقتصاد المصري.

في الإطار نفسه شهدت فترة التسعينيات اهتماماً رسمياً مكثفاً بقضايا البيئة فصدر قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ لمحاولة تلافي ثغرات القوانين السابقة، وليصبح تشريعاً بيئياً يتسم بالشمولية، كما صدر قرار بإنشاء وزارة مستقلة لشئون البيئة في عام ١٩٩٧ تكون مسئوليتها الإشراف ومتابعة المشكلات البيئية بصورة كاملة على أن يتولى جهاز شئون البيئة ــ الذي تشكل منذ عام ١٩٨٢ ــ مسئولية إعداد برامج التثقيف البيئي للمواطنين وتحقيق الاتصال البيئي عبر الوسائل المختلفة.

غير أن التعامل العلمي مع المشكلات البيئية، والتجارب الناجحة في هذا المجال تكشف عن أن الحماية الحقيقية للبيئة لا تتحقق بإصدار التشريعات أو تشكيل الوزارات والأجهزة بقدر ما تتحقق بالإدارة السليمة للموارد الطبيعية، ونشر الوعي والثقافة البيئية والمجتمعية التي تضمن للبيئة الاحترام من خلال تربية الأجيال الحاضرة والمستقبلة على التعامل مع النظام البيئي باحترام"[٧]، وهو ما تفتقده الإدارة البيئية في مصر.

وتتأكد هذه الحقيقة بمراجعة بيانات التقرير السنوي لوزارة الدولة

لشئون البيئة[٨] عن الأنشطة البيئية التي تم تنفيذها بين (٢٠٠٤ــ ٢٠٠٧) حيث تكشف الأرقام عن تنفيذ (١٥٩٧) ندوة بالقاهرة ومختلف المحافظات استهدفت مختلف الفئات، و(٢٥١) ورشة عمل لتلاميذ المدارس والجامعات وأعضاء مراكز الشباب وقصور الثقافة، وتنظيم (١٠٥) أسابيع بيئية تتضمن محاضرات توعية وورش عمل ومهرجانات ومسابقات، وإصدار (١٣١) مطبوعـاً بين كتيبات ومطويات وملصقات تتناول مفاهيم بيئية وتحث على تغيير السلوكيات السلبية، فضلاً عن تنفيذ (٣٦) حملة بيئية نفذت خلالها أعمال نظافة وتشجير وتجميل لمختلف المناطق.

في الإطار نفسه كثفت الوزارة جهودها في التعامل مع وسائل الإعلام الجماهيرية من خلال تنفيذ (٣٦) برنامجـاً إذاعيـاً، و(١٦) برنامجـاً تليفزيونيـاً خلال عام(٢٠٠٧)، كما تتعامل الوزارة مع أكثر من (٨٠) صحيفة ومجلة مصرية وعربية وأجنبية وتمول العديد من الصفحات البيئية المتخصصة في هذه الصحف.

ورغم هذه الجهود الرسمية الضخمة في الوقت والجهد والتكلفة فإن المتابعة تكشف عن فجوة كبيرة بين الطموحات والإنجازات الرسمية التي تسجلها التقارير وبين الواقع الفعلي الذي تكشف كل مؤشراته عن استمرار التدهور البيئي بل وتزايد معدلاته، فكيف يمكن لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها في ظل واقع متردٍ ترصده التقارير الرسمية أيضـاً لكنها لا ترصده في إطار المعالجة والمواجهة بل في إطار التوصيف، هذا الواقع الذي يكشف عن افتقار نسبة كبيرة من القرى المصرية لخدمات المياه النظيفة والصرف الصحي واعتماد سكانها على وسائل الإنتاج البدائية، والبدائل الغذائية الرخيصة والملوثة في أحيان كثيرة بفعل انخفاض المستويات المعيشية فضلاً عن إلقاء المخلفات بالمصارف المكشوفة مما يؤدي إلى تلوث المياه، والاستمرار في حرق المخلفات الزراعية لعدم وجود آليـة واقعية واقتصادية للتعامل معها؟[٩]

وكيف يمكن أن تؤتي هذه الجهود ثمارها في الوقت الذي يعيش فيه

أكثر من نصف سكان مصر في عشوائيات تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الصحية، فضلاً عن ارتفاع معدلات الأمية والفقر عاماً بعد عام رغم كل جهود الإصلاح الاقتصادي؟، وكيف يمكن أن تحقق تلك الجهود ثمارها ومازالت أغلب المنشآت الصناعية في مصر تصرف مخلفاتها في النهر والبحر لافتقارها لوحدات معالجة الصرف الصناعي، فضلاً عن فشل الشركات المحلية والأجنبية في التخلص من مشكلة المخلفات والقمامة والنفايات الخطرة ؟

وكيف يمكن أن تؤتي هذه الجهود ثمارها في ظل سياسات تعلي من قيمة النمو الاقتصادي واستثماراته على حساب الأجيال الحالية والمستقبلة، وتعتبر البيئة ومواردها الطبيعية سلعاً مجانية يحق لذوي النفوذ استغلالها، واستنزافها دون رقابة أو محاسبة في ظل احتكار حكومي للشأن البيئي، رغم وجود العديد من الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال[١٠] مع استبعاد لكافة الرؤى الشعبية والحزبية والمجتمعية والاقتصار على الرؤية الرسمية؟.

ثم كيف يمكن أن تؤتي هذه الجهود ثمارها في ظل إعلام يعتمد في معالجاته على سياسة رد الفعل ويفتقر إلى الموارد والإمكانيات والرؤى المستنيرة الواعية بالمعنى الشامل للبيئة، والقدرة على التخطيط المستقبلي الذي يلبي الاحتياجات ولا يتجاهل الاهتمامات ويوزع الأدوار ويحدد المسئوليات ويقدم المعلومات التي تجعل الجمهور واعياً بقضاياه قادرًا على التفاعل الإيجابي معها على كافة المستويات ومتواصلاً مع مختلف الفئات؟

ان الجمهور لا يحتاج إلى "مكلمات" ومؤتمرات ومهرجانات بيئية لزيادة وعيه وتكوين اتجاهات داعمة للبيئة وترشيد سلوكياته حيالها بل يحتاج إلى ثقافة بيئية تراعي الظروف التي يعيش فيها، والمواريث الثقافية والحضارية التي يتفاعل في إطارها مع الآخرين سلباً وإيجاباً، والعادات والتقاليد التي يرتبط بها، والمشكلات الواقعية التي يلمسها ويعيشها[١١] ولا شك أن وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة أحد الأدوات الرئيسية والمهمة في نشر هذه الثقافة.

الدراسات السابقة :

حفلت المكتبتان العربية والأجنبية بالعديد من الدراسات التي عنيت بالعلاقة بين الصحافة والبيئة، ويمكن تصنيف هذه الدراسات في محاور ثلاثة: تتناول دراسات المحور الأول علاقة الجمهور بالمضمون البيئي ودور الصحافة في تنمية الوعي البيئي وترتيب أولويات اهتمام الجمهور، ويتناول المحور الثاني الدراسات التي عنيت بالمعالجة الصحفية للمضمون البيئي، ويهتم المحور الثالث بالدراسات التي عنيت بالقائم بالاتصال في مجال الصحافة البيئية وذلك على النحو التالي :

المحور الأول : الدراسات التي عنيت بتأثير المضمون البيئي على الجمهور

في هذا الإطار كشفت نتائج دراسات كل من رُحاب إبراهيم (١٩٩٩) ومحسن محمود أحمد فارس (٢٠٠٤) و Maxwell. T Boy Koff and Rajan (٢٠٠٧) عن أن وسائل الإعلام ــ والصحافة من بينها ــ تلعب دورًا مهمًا في خلق اهتمام عام بقضايا ومشكلات البيئة، كما أنها تشكل مصدرًا مهمًا من مصادر المعلومات البيئية لدى الجمهور، وتمارس دورًا مهمًا في ترتيب أولويات اهتمام هذا الجمهور وتحديد أجندة الاهتمامات البيئية لديه[١٢].

المحور الثاني : دراسات عنيت بالمعالجة الصحفية للمضمون البيئي:

في هذا الإطار كشفت نتائج الدراسات العربية والأجنبية عن مجموعة من الثغرات ونقاط الضعف التي تشوب المعالجات الصحفية لقضايا ومشكلات البيئة في الصحافة المصرية والعالمية، حيث أكدت دراسات كل من : سهام نصار(١٩٩٢)، وعبد المسيح سمعان(١٩٩٢)، ورحاب إبراهيم (١٩٩٩)، على أن الصحافة المصرية تركز في معالجتها لقضايا البيئة على قضية التلوث في المقام الأول بجانب قضايا أخرى مثل المشكلة السكانية والأمراض المتوطنة ومشكلات تلوث التربة، بينما تغيب العديد من القضايا المهمة مثل إهدار الموارد الطبيعية ، والبيئة كأحد مفاهيم التنمية

المستدامة[١٣].

كما أظهرت نتائج دراسات كل من : عواطف عبد الرحمن (٢٠٠٣)، وOlga Guedes (٢٠٠٠)، وKara Chan(٢٠٠٧) أن معظم المعالجات المقدمة عن القضايا البيئية تقدم بشكل جزئي، ولا تتسم بالاستمرارية والمتابعة، كما أن الحقائق البيئية كثيرًا ما تقدم مبتورة وغير واضحة وغير دقيقة، بل ان هذه القضايا قد لا تحظى بالاهتمام المناسب بل وقد تعالج كأخبار خفيفة (Soft news) الأمر الذي يؤثر على فهم وإدراك الجمهور للقضايا البيئية بالشكل الصحيح[١٤].

وتشير نتائج دراسات كل من : عصام الحناوي (١٩٩٠) وأحمد صابر(١٩٩٤) ونجوى عبدالهادي محمد تركي (١٩٩٨) و Hajime Sato(٢٠٠٣)، وAnn M.Major, L.Erwin Atwood(٢٠٠٤) إلى تركيز للمعالجات البيئية على الكوارث في معظم الأحيان مع تعظيم الاهتمام بالجانب الإنساني على حساب الجانب المعلوماتي، الأمر الذي يؤكد على لرتباط الاهتمام بقضايا البيئة بوقوع أحداث مثيرة، كما أن الحديث عن قضايا البيئة يبدأ فجأة وينتهي فجأة[١٥].

وتظهر نتائج الدراسات لكل من : نجوى كامل(١٩٩٢)، ووفاء محمد خليل الباز(١٩٩٧) ويسري عفيفي وآخرون (٢٠٠٣) أن النسبة الأكبر من المعالجات الصحفية بقضايا البيئة في الصحف المصرية تعتمد على الشكل الخبري، كما تتسم الصياغات فيها بالصعوبة والتعقيد والمبالغة في استخدام المصطلحات غير المفهومة للقارئ العادي[١٦].

كما تشير دراسات كل من : Libler and Bendex(١٩٩٦) و Claire Etaylor and Others(٢٠٠٠) إلى أن التغطية الإعلامية للقضايا والمشكلات البيئية في الصحف الأمريكية كثيرًا ما تفتقر إلى الرؤية الشاملة التي تقدم الأسباب والنتائج وتطرح الحلول والبدائل، كما أنها تعتمد بشكل أساسي على مصادر المعلومات الحكومية ورجال الأعمال والصناعة لإضفاء مزيد من

الشرعية على الأنشطة الحكومية والصناعية من خلال تقديمها في أطر إخبارية إيجابيـــة[١٧].

المحور الثالث : دراسات عنيت بالقائم بالاتصال في الصحافة البيئيـــة

لم تحظ دراسات القائم بالاتصال في مجال الصحافة البيئية بالاهتمام الكافي في الدراسات العربية، بينما اهتمت بها الدراسات الأجنبية بشكل مكثف. في هذا الإطار توصلت دراسات كل من : T.Michaet(١٩٧٧) و Jaeyung Park (١٩٩٩)، David B.Sachsman (٢٠٠٢)، و Maxwell T.Baykoff and S.Ravi Rajan (٢٠٠٧) إلى أن المراسلين العاملين في مجال البيئة يواجهون العديد من الإشكاليات التي تؤثر على مستوى أدائهم في تغطية قضايا ومشكلات البيئة منها ضغوط الوقت والمساحة والسياسة التحريرية وصعوبة الخوض في بعض الموضوعات والقضايا ذات الحساسية الخاصة، فضلاً عن صعوبة التعامل مع الموضوعات البيئية وعدم القدرة على فهم المصطلحات وتبسيطها للجمهور العام[١٨].

في الوقت نفسه تؤكد نتائج دراسات كل من: رحاب إبراهيم (١٩٩٩)، عواطف عبد الرحمن (٢٠٠٣)، عادل عبد الغفار(٢٠٠٥) على أن أهم العوامل المؤثرة في معالجة القائم بالاتصال لقضايا البيئة في الصحف هي قلة المحررين المتخصصين في شئون البيئة، وقلة المساحة المخصصة لقضايا البيئة، وضغوط السياسة التحريرية، وعدم اقتناع بعض القيادات الصحفية بخطورة هذه القضايا فضلاً عن إشكاليات التدريب والتأهيل والقدرة على التواصل مع المجتمع العلمي والذي يفتقده القائمون بالاتصال في مجال الصحافة البيئيـــة[١٩].

ويظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة ان المضمون البيئي في الصحف قد حظي باهتمام مكثف في سياق الدراسات العربية بينما ضعف الاهتمام بباقي مفردات منظومة الصحافة البيئية كالقائم بالاتصال والجمهور

مقارنة بالدراسات الأجنبية، في الوقت نفسه ركزت النسبة الأكبر من الدراسات العربية السابقه في هذا المجال على رصد تأثير المضمون البيئي المقدم على الجمهور في مجال زيادة الوعي دون الاهتمام بالوقوف على تقييم الجمهور لهذا المضمون البيئي في أسلوب معالجته ومصادره للتعرف على الأسباب التي تحول دون فاعليته أو تحد من قدرته على زيادة الوعي البيئي لدى الجمهور وهو ما تهدف إليه الدراسة الحالية، غير أن نتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية قد وفرت جملة من النتائج الخاصة بأوجه القصور في أداء الصحافة البيئية ساهمت بشكل كبير في تحديد نقاط الضعف والقوة في هذا الأداء بشكل مكن للدراسة الحالية صياغة أهدافها وفروضها ومقاييسها.

مشكلة البحث وأهميته :

تواجه مصر العديد من التحديات والمشكلات البيئية على مستوى الهواء والماء والتربة والغذاء والموارد الطبيعية، مما يفرض ضرورة التحرك السريع والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالشأن البيئي في مصر، ويجعل قضية الوعي البيئي من القضايا ذات الأولوية الملحة بالنسبة للأكاديميين والباحثين والإعلاميين ومتخذي القرار.

ورغم أن العديد من الدراسات قد أثبتت أن الصحافة تلعب دورًا مهمـــًا في تزويد الجمهور بالمعلومات وترتيب أولوياته واهتماماته بالقضايا البيئية فإن تلك الدراسات قد كشفت عن العديد من الإشكاليات التي تواجه منظومة الصحافة البيئية في علاقتها بجمهور القراء منها :

١ ــ ان الصحف المصرية رغم اهتمامها بمعالجة قضايا ومشكلات البيئة سواء في صفحاتها المتخصصة أو في غيرها من الصفحات فإنها لم تهتم بقياس اتجاهات جمهورها نحو الأداء المهني في مجال تقديم قضايا ومشكلات البيئة مما يفقدها الفرصة لتطوير الأداء والارتباط بالاحتياجات وتفعيل الأدوار المطلوبة منها سواء في مجال المعرفة أو تشكيل الاتجاهات

أو ترشيد سلوكيات الجمهور نحو البيئة.

٢ ــ ان الخطاب المقدم في الصحافة البيئية موجه في الأساس إلى المسئولين وصناع القرار والخبراء حيث أنه لم يهتم باستثارة حماس الجمهور للمشاركة في حماية البيئة ومن ثم يظل دور المواطن العادي خارج دائرة الاهتمام رغم الاقتناع بأن أية جهود تبذل من أجل حماية البيئة لن يقدر لها النجاح دون مشاركة المواطن العادي.

٣ ــ أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن هناك قصورًا في المعالجة الصحفية المقدمة في الصحافة البيئية، كما ظهر أن لهذا القصور تأثيره في إضعاف الدور المنوط بالصحافة البيئية في مجال زيادة المعلومات وتحقيق الوعي بقضايا البيئة لدى الجمهور.

في الإطار نفسه تعكس التغطية الصحفية لقضايا البيئة ومشكلاتها في مصر ــ كما تشير نتائج بعض الدراسات السابقة ــ حوارًا غير متوازن بين طرفين : الجهات الرسمية من ناحية والمعارضة من جهة أخرى دون أن يحاول أي من الطرفين مخاطبة الجمهور وإحاطته علمًا بالحقائق البيئية بهدف تفعيل دوره في المشاركة في مواجهة مشكلات البيئة في مصر.

في ضوء هذه الإشكاليات يتبلور موضوع الدراسة ومشكلتها في الوقوف على تقييم الجمهور لمنظومة للصحافة البيئية بعناصرها المختلفة لتحديد أهم الجوانب الإيجابية فيها والمعوقات التي تحول دون فعاليتها من وجهة نظر الجمهور، سواء في مجال تنمية المعارف البيئية أو في ترشيد السلوكيات في التعامل مع البيئة، بالإضافة إلى وضع تصور مستقبلي لكيفية تفعيل دور الصحافة البيئية على كافة المستويات من وجهة نظر الجمهور.

وتتحدد أهمية هذه الدراسة في ضوء مجموعة من الاعتبارات :

١ ــ رغم اهتمام الدراسات السابقة بدراسة أنماط المعالجة الصحفية المقدمة في الصحافة البيئية ودورها في تشكيل وعي الجمهور بالقضايا والمشكلات البيئية سواء في مجال إمداده بالمعلومات أو ترتيب اهتماماته فإن

تلك الدراسات لم توجه اهتمامـــا مماثلاً لاتجاهات الجمهور وتقييماتـــه لأنماط تلك المعالجات ومدى فاعليتها من وجهة نظر الجمهور وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقـــه.

٢ ــ في ظل خيار المتلقي الذي تطرحه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة في مقابل خيار المرسل أصبح من الملح أن نعتني بتوجيه اهتمام أكبر لهذا الجمهور الذي أتاحت له التكنولوجيا الحديثة إمكانات وقدرات أصبحت تهدد بانحسار المهمة التقليدية للصحافة في نقل الأخبار وأصبح من الضروري أن تبدأ الصحف بشكل عام والصحافة البيئية بشكل خاص في وضع الجمهور نصب أعينها، وأن تعمل جديـــاً على إجراء استطلاعات لرأيه واتجاهاته ليبدأ الحوار المتفاعل بين الصحف وجمهورها لتحقيق مزيد من الفاعليـــة.

٣ ــ ان الدعم الشعبي للقضايا البيئية يشكل عنصرًا أساسيـــاً في أية جهود ترمي إلى تحقيق التنمية المتواصلة، فالمشاركة الجماهيرية في التخطيط واتخاذ القرار مسألة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التكامل في الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها توفر الضمان لاتخاذ القرارات السليمة، كما أنها تعتبر الوسيلة الفعالة لزيادة وعي الجماهير بقضايا البيئة، وفي الوقت نفسه زيادة معرفة متخذي القرار بالمشاكل والأولويات الجماهيرية، وهو ما يؤكد على أهمية دراسة الجمهور لمعرفة اهتماماته، وتفضيلاته ورؤيته واتجاهاته نحو البيئة وذلك لتقديم مضمون بيئي يتلائم مع هذه الاهتمامات ويلبي تلك الاحتياجات مما يدعم روح المسئولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة، ويجعل القضايا البيئية في مقدمة أولويات الجمهور.

٤ ــ ان دراسة الجمهور والكشف عن تقييمه لأنماط المعالجة الصحفية في الصحافة البيئية يساعد على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في هذه المعالجات بشكل يمكن من مواجهة الكثير من الإشكاليات التي تواجه الصحافة البيئية في علاقتها بالجمهور، ويسمح بوضع استراتيجية مستقبلية

لتفعيل أدائها وزيادة مصداقيتها لدى الجمهور، فضلاً عن أن الوقوف على رؤى كل من الجمهور العام وجمهور الصفوة نحو أنماط المعالجة الصحفية في الصحافة البيئية يمكن أن يساعد في الوصول إلى نقطة التقاء بين تلك الرؤى تساعد على تحويل الحوار حول قضايا ومشكلات البيئة من حوار نخبوي إلى حوار مجتمعي.

أهـــداف الدراســـة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

١ــ الكشف عن تقييم الجمهور لمستوى المعالجة الصحفية المقدمة في الصحافة البيئية ومدى نجاحها في تحقيق أدوارها على مستوى زيادة المعرفة وتعديل الاتجاهات وترشيد السلوكيات وذلك من حيث :

= أجندة الاهتمامات التي تطرحها الصحافة البيئية ومدى ملائمتها للأولويات البيئية للجمهور.

= نوعية الفنون التحريرية المستخدمة في الصحافة البيئية ومدى ملائمتها لطبيعة الموضوعات البيئية واحتياجات الجمهور.

= نوعية المصادر المستخدمة في الصحافة البيئية ومدى مصداقيتها لدى الجمهور.

= الأدوار والوظائف التي تمارسها الصحافة البيئية من وجهة نظر الجمهور في مجال زيادة المعلومات وتشكيل الاتجاهات وترشيد السلوكيات.

٢ ــ للمقارنة بين رؤى كل من عينة الجمهور العام وعينة جمهور الصفوة فيما يقدمونه من تقييمات لأنماط المعالجة الصحفية في الصفحات البيئية للوقوف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين تلك الرؤى والتصورات وأسباب هذا التشابــه أو الاختلاف.

٣ ــ وضع استراتيجية مستقبلية ــ تعتمد على وجهات نظر الجمهور ــ لتحقيق مزيد من الفاعلية للصفحات البيئية فيما تطرحه من قضايا، وما تعتمد عليه من أساليب، وما تمارسه من أدوار ووظائف.

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات على النحو التالي :

١ ــ ما مدى متابعة الجمهور (مفردات العينة) لموضوعات البيئة في الصحف المصرية ؟

٢ ــ ما تقييم الجمهور لمدى اهتمام الصحافة المصرية بالأولويات البيئية التي يطرحونها ؟

٣ ــ إلى أي مدى تؤثر اتجاهات الجمهور (سلبية ــ إيجابية) نحو أنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية على أدوار ووظائف تلك الصفحات كما يراها الجمهور؟

٤ ــ ما تصورات الجمهور المستقبلية بشأن المعالجة الصحفية الأكثر فاعلية من وجهة نظرهم لقضايا ومشكلات البيئة في الصفحات البيئية المتخصصة؟

فــروض الدراســة :

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفروض على النحو التالي :

الفرض الأول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الجمهور العام، وعينة الصفوة في قارئيتهم للمضمون البيئي.

الفرض الثاني : تتأثر درجة الانتظام في قراءة المضمون البيئي بالسمات الديموجرافية لمفردات العينة.

الفرض الثالث : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الجمهور العام وعينة الصفوة في اتجاهاتهم نحو المعالجة الصحفية المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة.

الفرض الرابع : توجــد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجمهور العام والصفوة فيما يطرحونه من تصورات مستقبلية لتفعيل دور الصفحات البيئية

في مجال زيادة الوعي.

***

الإطار النظري للدراســة :

تنطلق هذه الدراسة في إطارها النظري من معطيات نظريتي الاعتماد على وسائل الإعلام، والمسئولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام وذلك على النحو التالي (٢٠):

١ ــ نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام 'Dependency Theory'

حيث تهدف هذه النظرية إلى الكشف عن الأسباب التي تجعل لوسائل الإعلام أحيانـاً آثارًا قوية ومباشرة وفي أحيان أخرى تكون لها تأثيراتها غير المباشرة والضعيفة نوعًا ما، أي أن العلاقة التي تحكمها هي علاقة الاعتماد بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي والجمهور، مع رصد التأثيرات التي تحدث نتيجة الاعتماد على هذه الوسائل الإعلامية، ورصد وتفسير العلاقة بين درجة الاعتماد على هذه الوسائل واتجاهات التغير في المعرفة أو الاتجاه أو السلوك.

وتشتمل الآثار المعرفية للاعتماد على وسائل الإعلام وفقـــاً لنظرية الاعتماد على كشف الغموض، وتكوين الاتجاهات، وترتيب الأولويات، توسيع المعتقدات وتوضيح القيم تجاه القضايا والمشكلات الملحة في المجتمع، وهي ما تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف عليه في إطار تعرض الجمهور للقضايا والمشكلات البيئية في الصحف المصرية.

أما الآثار الوجدانية للاعتماد على وسائل الإعلام ، فقـــاً للنظرية فمنها الشعور باللامبالاة بفعل معالجة وسائل الإعلام الكوارث (ومنها الكوارث البيئية) ، أو أن تدعم شعور الفرد بالاغتراب أو الانتماء حسب نوعية المعلومات المقدمة فيها ومدى تعبيرها عن هذا الفرد وواقعـــه.

وتنحصر الآثار السلوكية لاعتماد الفرد على وسائل الإعلام في سلوكين أساسيين هما التنشيط: أي قيام الفرد بعمل ما نتيجة التعرض للوسيلة

الإعلامية، والخمول ويعني عزوف الفرد عن القيام بالسلوك المطلوب نتيجة الخلل في المعالجة الإعلامية لبعض القضايا المجتمعية.

في هذا الإطار تصبح نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام الأكثر ملائمة لتفسير وتوضيح نتائج الدراسة والعلاقة بين متغيراتها وتحقيق أهدافها، حيث تسعى الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين تقييم الجمهور لأنماط معالجة قضايا ومشكلات البيئة ومدى تأثير ذلك على معارف واتجاهات وسلوكيات هذا الجمهور نحو هذه القضايا والمشكلات.

٢ ــ نظرية المسئولية الاجتماعية :

حيث تقوم فكرة هذه النظرية على التوازن بين الحرية والمسئولية في إطار التركيز على أبعاد ثلاثة: يتصل البعد الأول بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر، ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء، أما البعد الثالث فيتصل بالقيم المهنية التي ينبغي مراعاتها في العمل الإعلامي.

في هذا الإطار يصبح واجبا على وسائل الإعلام مراعاة حق القارئ في المعرفة، وتقديم التغطية الشاملة والمتكاملة للأحداث، وتنويع مصادر المعلومات، وإدارة المناقشة الحرة في المجتمع ونقلها للجمهور، واحترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها وتغطية الأحداث الجارية وتفسيرها في إطار له معنى وغيرها من المسئوليات التي يترتب على مراعاتها وتحقيقها تقديم معالجات إعلامية ذات فائدة للجمهور تزيد من وعيه وتدعم مشاركته في فهم ومناقشة وإدارة قضايا مجتمعه والمساهمة في حل مشكلاته، من هنا تتصل هذه النظرية بسياق الدراسة الحالية حيث تتبني تقييمات الجمهور لأنماط معالجة القضايا البيئية في الدراسة على هذه المتغيرات للكشف عن مدى تحققها في تلك المعالجة من وجهة نظر الجمهور، وتقديم تصورات بديلة تعتمد على تلك العناصر تكون أكثر فاعلية في تحقيق الدور المجتمعي المطلوب لصفحات البيئة في علاقتها بالجمهور.

الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة :

أ) نوع البحث ومنهجه :

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية البحوث الوصفية حيث تسعى إلى توصيف العلاقة بين الجمهور والصفحات البيئية المتخصصة للوقوف على تقييمات هذا الجمهور لمستوى الأداء المهني لهذه الصفحات ونوعية الأدوار التي تمارسها في حياتهم فضلاً عن تصوراتهم المستقبلية لتفعيل أداء هذه الصفحات.

في هذا الإطار اعتمدت الدراسة على المداخل التالية :

١ ــ منهج المسح الإعلامي وذلك لمسح خصائص وسمات جمهور الصفحات البيئية المتخصصة، ومسح اتجاهاتهم تجاه أنماط المعالجة المقدمة عن القضايا والمشكلات البيئية في هذه الصفحات وكذلك مسح اتجاهاتهم المستقبلية إزاء سبل تفعيل أداء هذه الصفحات.

٢ ــ المنهج المقارن وذلك للوقوف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين مفردات العينة بعضها وبعض فيما يطرحونه من تقييمات وتصورات ورؤى إزاء أنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة من جانب، والمقارنة بين اتجاهات عينة الصفوة وعينة الجمهور العام للوقوف على أسباب التشابه أو الاختلاف بينهما في الإطار نفسه.

ب) مجتمع البحث وعينته :

أجريت الدراسة على عينة قوامها (١٥٢) مفردة من محافظة الجيزة توزعت بين (٥٩) مفردة من الصفوة، و(٩٣) مفردة من الجمهور العام، وبلغت نسبة الإناث والذكور في العينة (٥٠%) لكل منهما بواقع (٧٦ مفردة ذكور)، (٧٦ مفردة إناث).

يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة بين صفوة وجمهور

توزيع عينة الصفوة	العدد	توزيع عينة الجمهور العام	العدد
[illegible] جامعي	٣١	طالب	٢٨
طبيب	٥	موظف	٢٤
مهندس	١٠	مدرس	٢٠
صحفي	١١	ربة منزل	٩
محامي	٢	أعمال حرفية	٩
		مندوب مبيعات	٣
الإجمالي	٥٩	الإجمالي	٩٣

جدول رقم (١) يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة بين صفوة وجمهور عام

كما يوضح الجدول التالي توزيع مفردات العينة حسب فئات السن والمستوى التعليمي :

توزيع فئات السن في العينة	العدد	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	العدد
أقل من [illegible] سنة	١٦		
من [illegible] لأقل من ٣٠ سنة	٤٥	مؤهل متوسط	٤٧
من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة	٣٢	مؤهل جامعي	٦٥
من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة	٣٠	مؤهل أعلى من الجامعي	٤٠
[illegible] سنة	٢٢		
الإجمالي	١٥٢	الإجمالي	١٥٢

جدول رقم (٢) يوضح توزيع مفردات العينة حسب فئات السن والمستوى التعليمي

وقد تم تصميم مقياس للمستوى الاجتماعي الاقتصادي لمفردات العينة حيث اشتمل المقياس على المتغيرات التالية (المستوى التعليمي ــ المهنة ــ الدخل الشهري ــ الأجهزة والتيسيرات التي يمتلكها الفرد) كما يلي :

المستوى التعليمي : تراوحت درجات المستوى التعليمي من درجة واحدة إلى ٥ درجات كما يلي: مؤهل متوسط درجة واحدة ــ مؤهل جامعي

٣ درجات ــ مؤهل أعلى من الجامعي ٥ درجات.

المهنة : وتراوحت درجات المهنة من درجة واحدة إلى ٥ درجات كما يلي :

أعمال حرفية درجة واحدة ــ موظف ومدرس ٣ درجات ــ أستاذ جامعي ٥ درجات .

الدخل الشهري : وتراوحت درجات الدخل الشهري من درجة واحدة إلى ٤ درجات كما يلي :

أقل من ٥٠٠ جنيه درجة واحدة ــ من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه درجتان

من ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ ٣ درجات ــ أكثر من ٢٠٠٠ جنيه ٤ درجات

الأجهزة والتيسيرات التي يمتلكها الفرد : وتراوحت من درجة واحدة إلى ٥ درجات كما يلي :

جهاز واحد درجة ــ جهازان درجتان ــ ٣ أجهزة ٣ درجات

٤ أجهزة ٤ درجات ــ ٥ أجهزة ٥ درجات

وبالتالي تكون محصلة مقياس المستوى الاجتماعي الاقتصادي من ٢ إلى ١٩ درجة مقسمة إلى ثلاث مستويات كما يلي :

منخفض (من٢ إلى ٧ درجات) وبلغ عدد هؤلاء في العينة (٤١ مفردة) بنسبة (٢٧%) .

متوسط (من٨ إلى ١٣ درجة) وبلغ عدد هؤلاء في العينة (٦٧ مفردة) بنسبة (٤٤%) .

مرتفــع (من١٤ إلى ١٩ درجة) وبلغ عدد هؤلاء في العينة (٤٤ مفردة) بنسبة (٢٩%) .

كما تم تصميم مقياس يحدد الاتجاه نحو أنماط المعالجة في الصفحات

الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة :

أ) نوع البحث ومنهجه :

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية البحوث الوصفية حيث تسعى إلى توصيف العلاقة بين الجمهور والصفحات البيئية المتخصصة للوقوف على تقييمات هذا الجمهور لمستوى الأداء المهني لهذه الصفحات ونوعية الأدوار التي تمارسها في حياتهم فضلاً عن تصوراتهم المستقبلية لتفعيل أداء هذه الصفحات.

في هذا الإطار اعتمدت الدراسة على المداخل التالية :

١ ــ منهج المسح الإعلامي وذلك لمسح خصائص وسمات جمهور الصفحات البيئية المتخصصة، ومسح اتجاهاتهم تجاه أنماط المعالجة المقدمة عن القضايا والمشكلات البيئية في هذه الصفحات وكذلك مسح اتجاهاتهم المستقبلية إزاء سبل تفعيل أداء هذه الصفحات.

٢ ــ المنهج المقارن وذلك للوقوف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين مفردات العينة بعضها وبعض فيما يطرحونه من تقييمات وتصورات ورؤى إزاء أنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة من جانب، والمقارنة بين اتجاهات عينة الصفوة وعينة الجمهور العام للوقوف على أسباب التشابه أو الاختلاف بينهما في الإطار نفسه.

ب) مجتمع البحث وعينته :

أجريت الدراسة على عينة قوامها (١٥٢) مفردة من محافظة الجيزة توزعت بين (٥٩) مفردة من الصفوة، و(٩٣) مفردة من الجمهور العام، وبلغت نسبة الإناث والذكور في العينة (٥٠%) لكل منهما بواقع (٧٦ مفردة ذكور)، (٧٦ مفردة إناث).

٣ درجات ــ مؤهل أعلى من الجامعي ٥ درجات.

المهنة : وتراوحت درجات المهنة من درجة واحدة إلى ٥ درجات كما يلي :

أعمال حرفية درجة واحدة ــ موظف ومدرس ٣ درجات ــ أستاذ جامعي ٥ درجات .

الدخل الشهري : وتراوحت درجات الدخل الشهري من درجة واحدة إلى ٤ درجات كما يلي :

أقل من ٥٠٠ جنيه درجة واحدة ــ من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه درجتان

من ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ ٣ درجات ــ أكثر من ٢٠٠٠ جنيه ٤ درجات

الأجهزة والتيسيرات التي يمتلكها الفرد : وتراوحت من درجة واحدة إلى ٥ درجات كما يلي :

جهاز واحد درجة ــ جهازان درجتان ــ ٣ أجهزة ٣ درجات

٤ أجهزة ٤ درجات ــ ٥ أجهزة ٥ درجات

وبالتالي تكون محصلة مقياس المستوى الاجتماعي الاقتصادي من ٢ إلى ١٩ درجة مقسمة إلى ثلاث مستويات كما يلي :

منخفض (من٢ إلى ٧ درجات) وبلغ عدد هؤلاء في العينة (٤١ مفردة) بنسبة (٢٧%) .

متوسط (من٨ إلى ١٣ درجة) وبلغ عدد هؤلاء في العينة (٦٧ مفردة) بنسبة (٤٤%) .

مرتفــع (من١٤ إلى ١٩ درجة) وبلغ عدد هؤلاء في العينة (٤٤ مفردة) بنسبة (٢٩%) .

كما تم تصميم مقياس يحدد الاتجاه نحو أنماط المعالجة في الصفحات

البيئية المتخصصة لدى مفردات العينة بحيث يتكون المقياس من ٨ عبارات تحمل الأرقام من ١ إلى ٨ في السؤال ٢٠ وقد قدرت إجابة المبحوث عن العبارات الإيجابية بـ "موافق" بثلاث درجات، وموافق إلى حد ما "درجتين" وأرفض درجة واحدة، وقد تم عكس الدرجات في العبارات السلبية ثم جمعت الدرجات فتكون لدينا مقياس يتراوح من ٨ إلى ٢٤ درجة.

ج) أدوات جمع البيانات :

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة الأدوات البحثية التالية لجمع البيانات :

- الاستبيان : والذي اشتمل على عدة محاور : عُني المحور الأول بمدى متابعة مفردات العينة للقضايا والمشكلات البيئية في وسائل الإعلام المختلفة لتحديد موقع هذه القضايا بين أولويات اهتمام الجمهور والكشف عن أسباب قراءتها وأسباب الانصراف عنها، بينما عُني المحور الثاني بالوقوف على تصورات الجمهور وتقييماته لمدى متابعة واهتمام الصحافة المصرية بقضايا ومشكلات البيئة، أما المحور الثالث فقد اهتم بالكشف عن تقييمات الجمهور لأجندة القضايا البيئية التي تطرحها الصحافة المصرية مقارنة بالأولويات البيئية لدى القراء.

أما المحور الرابع فقد اهتم بتقييم الجمهور لدور الصحافة كمصدر للمعرفة وتشكيل الوعي البيئي مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى، واهتم المحور الخامس بالكشف عن تقييمات الجمهور لأنماط المعالجة المقدمة عن المشكلات والقضايا البيئية في الصحافة بشكل عام وفي الصفحات البيئية على وجه الخصوص، كما عُني المحور السادس بالوقوف على الأدوار والوظائف التي تمارسها الصفحات البيئية في حياة الجمهور كما يرونها، والمعوقات التي تواجهها في هذا المجال، ويسعى المحور السابع إلى الكشف عن مقترحات الجمهور وتصوراته المستقبلية لتحقيق مزيد من الفاعلية للصفحات البيئية في تلبية احتياجات القراء وإثارة اهتمامهم وترشيد

سلوكياتهم في تعاملهم مع القضايا والمشكلات البيئيـــة.

في هذا الإطار خضعت صحيفة الاستبيان لتحكيم الخبراء والمتخصصين(*)، كما خضعت للاختبار القبلي بالتطبيق على عينة قوامها (٣٠مفردة) من مجتمع البحث نفسه. وفي ضوء هذه المحكات تم تعديل صحيفة الاستبيان ووضعها في شكلها النهائي، كما اعتمدت الباحثة على قيام المبحوثين بملء بيانات صحيفة الاستبيان بأنفسهم.

= المقابلـــة المتعمقـــة :

حيث أجرت الباحثة عدد من المقابلات المتعمقة مع بعض مفردات عينة الدراسة من الجمهور العام والصفوة لتفسير بعض النتائج وإضافة بعض الأسباب، والكشف عن بعض العوامل التي لم تكشف عنها استمارة الاستبيان(**).

د) جمع البيانات الميدانيـــة :

وقد اعتمدت الباحثة على قيام المبحوثين أنفسهم بملء استمارات الاستبيان، وقام مجموعة من الباحثين في قسم الصحافة بكلية الإعلام بمساعدة الباحثة في مهمة جمع البيانات الميدانية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٧(***).

هـ) أساليب تحليل البيانات :

١ ــ المعالجة الإحصائية للبيانات :

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات الإحصائية باستخدام الحاسب الآلي لاستخراج التكرارات البسيطة والنسب المئوية التي تعكس النتائج العامة للدراسة، إضافة إلى الجداول التي تختبر فروض الدراسة باستخدام المعاملات الإحصائية مثل اختبار كا^{2} Chi SquarT. لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين، معامل التوافق الذي يقيس شدة العلاقة بين متغيرين، اختبار T.Test لدراســـة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية.

٢ ـــ أسلوب التحليل الكيفي : للكشف عن أسباب بعض النتائج والعوامل المؤثرة عليها، ولتفسير الأرقام التي كشفت عنها الجداول ووضعها في سياق أعم وأشمل يحقق الفهم والمقارنة والتفسير.

***

مفاهيـــم الدراســـة :

- الصفحات المتخصصة : يقصد بها في إطار هذه الدراسة الصفحات المتخصصة في نشر قضايا ومشكلات البيئة في الصحف المصرية.

= الصفوة : تعتمد الدراسة على المفهوم الذي ينظر للصفوة باعتبارهم أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، حيث تتيح لهم مواقعهم التأثير على عمليات التنمية والجهود الرامية إلى تحقيقها تأثيرًا حاسمًا، ويتسع مفهوم الصفوة ليشمل أنواعـًا عديدة منها كالصفوة السياسية، والاقتصادية، والعلمية وغيرها، كما ان أبرز المتغيرات المستخدمة في تحديد الصفوة في المجتمع هي درجة السلطة، والنفوذ الاقتصادي، والشهرة، والمركز الوظيفي أو المهني، والمركز الاجتماعي المرموق والتعليم، والثقافة، والعمل التطوعي[٢١].

***

النتائـــج العامـــة للدراســـة

أولاً : تقييم الجمهور لأنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة :

[أ] مدى تعرض المبحوثين للمضامين البيئية في وسائل الإعلام المختلفة :

تشير نتائج الدراسة إلى ضعف اهتمام مفردات العينة بشكل عام بالقضايا البيئية حيث تأتي هذه القضايا في المرتبة الرابعة بين أولويات اهتمام مفردات العينة ليتقدم عليها في الأهمية الموضوعات السياسية والدينية والاقتصادية، ولا يختلف ذلك بين مفردات الجمهور العام وجمهور الصفوة،

الأمر الذي يشير إلى أن القضايا البيئية مازالت قضايا هامشية لدى الجمهور، بل ان بعض مفردات العينة يرون أن الاهتمام بقضايا ومشكلات البيئة هو من قبيل "الترف" الذي لا يقدر عليه المواطن البسيط الذي لا هم له سوى تدبير قوت يومه، الأمر الذي يظهر واضحاً في ضعف التعرض للقضايا والموضوعات البيئية في وسائل الإعلام المختلفة بين مفردات العينة كما يظهر من بيانات الجدول التالي (*) :

مدى التعرض للمضمون البيئي الوسيلة	ضعيف		متوسط		كبير		الإجمالي
	ك	%	ك	%	ك	%	
الصحف	٤٥	%٣٦	٢٣	%٤٦	١٦	%٦٩	٨٤
التليفزيون	٥٣	%٤٢	١٦	%٣٢	٤	%١٧	٧٣
الراديو	٢٦	%٢١	١٠	%٢٠	٣	%١٤	٣٩
الإنترنت	٢	%١	١	%٢	—	—	٣
الإجمالي	١٢٦	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٢٣	%١٠٠	١٩٩

جدول (٣) يوضح مدى تعرض مفردات العينة للمضمون البيئي في وسائل الإعلام المختلفة

وحسبما تشير بيانات الجدول السابق فإن التعرض للمضمون البيئي في الصحف يأتي في المرتبة الأولى بين مفردات العينة يلي ذلك التعرض للمضمون البيئي في التليفزيون ثم في الراديو ثم في المواقع الإلكترونية على الإنترنت.

غير أن نتائج الدراسة تكشف عن أن النسبة الأكبر من مفردات العينة (٦٨%) لا تقرأ المضمون البيئي في الصحف بشكل منتظم، بل ان طبيعة الموضوعات البيئية المطروحة سواء في الصفحات الأولى أو في الصفحات البيئية ومدى ارتباطها باهتمامات مفردات العينة تلعب دوراً مهماً في التأثير على قارئية المضمون البيئي، حيث تشير مفردات العينة إلى أن كلما كانت هذه الموضوعات البيئية مرتبطة بشكل مباشر بحياتهم ومشكلاتهم ونمط

(*) المبحوث يختار اكثر من بديل.

معيشتهم كلما زاد الإقبال على قراءتها.

في هذا الإطار يحدد مفردات العينة أسباب عدم الانتظام في قراءة المضمون البيئي بعدة عوامل يأتي في مقدمتها أن هذا المضمون لا يقدم حلولاً للمشكلات البيئية التي يتعرضون لها، كما أنه يبرز آراء المسئولين فيقدم كل ما هو إيجابي ولا يعبأ بآراء المواطنين، كما أن هذه الموضوعات غالبـًا ما يسيطر عليها الطابع التشاؤمي وتقدم في إطار ممل يفتقر إلى الصور والرسوم وتستخدم المصطلحات التي قد لا يفهمها القارئ العادي، وقد ينتقدها القارئ المتخصص لعدم دقتها وهو ما كشفت عنه نتائج المقابلات المتعمقة مع عينة من جمهور الصفوة.

في الوقت نفسه ينتظم (٣٢%) من مفردات العينة في قراءة المضمون البيئي، ويرون أن أهم الأسباب وراء هذا الانتظام هو الرغبة في اكتساب معلومات حول القضايا والمشكلات البيئية، والتعرف على وجهات نظر القيادة السياسية تجاه هذه القضايا والمشكلات بينما تتراجع الأسباب المتعلقة بالتعرف على السلوكيات السليمة للمحافظة على البيئة أو المشاركة في تحسين الأوضاع البيئية وهو ما يمكن تفسيره في إطار عدم اهتمام الصحافة البيئية بممارسة هذه الأدوار خاصة في ظل الاهتمام المكثف بالوظيفة الإخبارية على حساب التوجيه والإرشاد والإقناع.

وتظهر النتائج أن القضايا البيئية نادرًا ما يدور حولها النقاش بين مفردات الجمهور العام باستثناء مشكلات التلوث بفعل تأثيراتها الملموسة ولا يختلف الأمر كثيرًا لدى مفردات عينة الصفوة باستثناء بعض الحالات التي ترتبط اهتماماتها وتخصصاتها ومجال عملها بالمجال البيئي حيث يشير هؤلاء إلى أن هناك بعض القضايا البيئية التي قد تثير نقاشـًا عاصـًا خاصة بين الزملاء في العمل مثل مشكلات التلوث، والتغيرات المناخية واحتمال غرق الدلتا والزحف العمراني على الأراضي الزراعية وإهدار الموارد.

[ب] تقييم المبحوثين لأجندة الأولويات البيئية التي تطرحها الصحافة المصرية :

تظهر نتائج الدراسة شعورًا عامـاً بعدم الرضا عن أجندة الأولويات البيئية التي تطرحها الصحافة المصرية سواء في صفحاتها العامة أم في صفحاتها المتخصصة، ولم تشر النتائج إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الصفوة وعينة الجمهور العام في هذا المجال، الأمر الذي يؤكد أن هناك فجوة كبيرة بين ما تطرحه الصفحات البيئية وبين الواقع البيئي الذي يلمسه ويعيشه المواطن في مختلف المستويات صفوة كان أم جمهور عام.

في هذا الإطار يشير (٥٩%) من المبحوثين — بينهم نسبة كبيرة من الصفوة — إلى أن هناك خللاً في الأجندة البيئية التي تطرحها الصحافة المصرية حيث تركز على قضايا بعينها وتهمل قضايا أخرى، وذلك وفقـاً للاهتمام الرسمي الذي توجهه الدولة وصانع القرار لهذه القضايا، ومن ثم يرى المبحوثون أن كثيرًا ما تختزل الصحافة المصرية قضايا ومشكلات البيئة في قضايا تلوث الهواء والماء والغذاء، ومن ثم تأتي هذه القضايا على قائمة أولويات اهتمام الصحافة بينما هناك الكثير من القضايا والمشكلات البيئية المسكوت عنها في الصحافة ووسائل الإعلام المصرية لأسباب كثيرة: بعضها سياسي، وبعضها اقتصادي، وبعضها أمني مثل إهدار الموارد الطبيعية، وتدوير المخلفات، وبعض الأمراض والأوبئة التي تهدد بمخاطر صحية وبيئية واقتصادية كبرى فضلاً عن قضايا التصحر والجفاف وتغير المناخ التي وضعت مصر في دائرة الخطر الأمر الذي يتطلب تضافر كل الجهود الحكومية والشعبية للبحث عن حلول للاستعداد والمواجهة بدلاً من انتظار وقوع الكارثة حسبما أشارت نتائج المقابلات المتعمقة مع بعض مفردات العينة من الصفوة.

في الوقت نفسه كشفت نتائج هذه المقابلات (مع بعض مفردات عينة الصفوة) عن أن هناك اتجاهـاً عامًا من عدم الرضا عن مستوى الأداء

البيئي في المجتمع بشكل عام، حيث يؤكد هؤلاء المبحوثين أن الحكومة لا تهتم بالقضايا البيئية الاهتمام المناسب، وإنما يأتي تركيز الضوء في بعض الأحيان على القضايا والمشكلات البيئية من قبيل الترويج لسياسات حكومية بعضها يتم بقرارات داخلية وبعضها يخضع لضغوط دولية ولهذا قد تنفذ في إطار هذا الترويج بعض المشروعات القومية رغم أنها ذات تأثيرات بيئية كارثية.

ويُرجع المبحوثون أسباب تدهور مستوى الأداء البيئي في المجتمع إلى احتكار الحكومة لكل ما يتعلق بالقضايا والمشكلات البيئية في مصر، فهي التي تطرح أجندة هذه القضايا والمشكلات، وتحدد وجهات النظر المسموح بتداولها وتمريرها في المجتمع حول هذه القضايا والمشكلات، وتحدد مستوى المعلومات المتوافرة للجمهور حول هذه القضايا والمشكلات، فضلاً عن احتكارها للبدائل المطروحة للتعامل مع هذه القضايا والمشكلات والتي غالبـــاً ما تتسم بعدم الواقعية حسبما أشار مفردات العينة من الصفوة.

وتكشف نتائج الدراسة عن أن الصحف القومية ــ من وجهة نظر المبحوثين ــ هي الأكثر اهتمامـــاً بقضايا ومشكلات البيئة في مصر بنسبة (٥٣%) سواء من حيث تقديمها صفحات بيئية متخصصة أو في حجم إبرازها لجهود المسئولين الرسمين في مجال الحفاظ على البيئة في الصفحات الأولى منها.

أما الصحف الحزبية فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة (٤٤%) من حيث درجة اهتمامها بالقضايا البيئية، وتأتي الصحف الخاصة في المرتبة الثالثة بنسبة (٣%) حسبما أشار مفردات العينة، ولم تظهر النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الصفوة والجمهور العام في هذا الإطار.

وعن رؤيـــة المبحوثين للأطراف المتسببة في المشكلات البيئية في مصر تكشف النتائج عن شبه اتفاق بين الصفوة والجمهور العام على أن

الحكومة تتحمل المسئولية الأكبر عن تفاقم المشكلات البيئية في مصر (يؤكد ذلك ٤٧% من المبحوثين) سواء لعدم تطبيقها القانون بشكل رادع للحد من التعدي على البيئة، أو لعدم توفيرها الآليات اللازمة للحفاظ على البيئة والحد من تلوثها خاصة في ظل انشغال مسئوليها بالجولات الميدانية المرتبـــة.

ويأتي رجال الأعمال كطرف مسئول عن تدهور الوضع البيئي في مصر في المرتبة الثانية حيث يرى (٤٢% من مفردات العينة) أن هذه الفئة لا تستخدم الآليات الضرورية للحفاظ على البيئة بل أن بعضهم يسهم بما لديـــه من نفوذ سياسي ومادي في التعدي على البيئة دون أي عقاب بينما يدفع المواطن البسيط تكلفة هذا التعدي اقتصاديـــاً وصحيـــاً.

أما الجمهور كطرف مسئول عن المشكلات البيئية فيأتي في المرتبة الثالثة، حيث يشير (٨%) من مفردات العينة إلى تحمل هذا الجمهور لجانب ضئيل من المسئولية عن المشكلات البيئية في مصر ـــ في هذا السياق تكشف نتائج المقابلات المتعمقة عن أن هذا الجمهور غالبـــاً ما يكون مفعولاً به وليس فاعلاً رغم أنه كثيرًا ما يتهم بالسلبية وعدم الاهتمام بالحفاظ على البيئة ومن ثم فهذا الجمهور يحتاج إلى أن تتوفر له الآليات اللازمة للحفاظ على بيئة نظيفة مع تشجيعـــه وتوضيح الحقائق والمعلومات البيئية له حتى يصبح طرفـــاً فاعلاً في الحفاظ على البيئـــة.

[ج] تقييم المبحوثين لمستوى المعالجة المقدمة عن قضايا ومشكلات البيئة في الصفحات المتخصصة :

تعكس إجابات المبحوثين درجة كبيرة من عدم الرضا عن مستوى المعالجة الصحفية في الصفحات البيئية المتخصصة، حيث يغلب الطابع السلبي على اتجاهات المبحوثين نحو هذه المعالجة ويزداد هذا الاتجاه السلبي بين مفردات عينة الصفوة عنه بين مفردات عينة الجمهور العام، حيث تشير نتائج الدراسة إلى وجود اختلافات ذات دلالة إحصائيـــة بين كليهما في هذا

الإطار[*]، وتكشف أرقام الجدول التالي عن اتجاهات المبحوثين نحو أنماط المعالجة في الصفحات البيئيـــة:

العبـــــــــــــــــــــــــارة	درجة الموافقة أو الرفض			الوزن المئوي
	موافق	إلى حد ما	أرفض	
الصفحات البيئية تفتقر إلى الصور والرسوم والإخراج الصحفي الجيد	١٠٤	٣٨	١٠	٨٧,٣٠
الصفحات البيئية لا تهتم بالتغطية الميدانية للأحداث	٩٣	٥٥	٤	٨٦,٣٠
المساحة المخصصة للقضايا البيئية لا تتناسب مع حجم الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة	٨٤	٥٧	١١	٨٢,٧٠
الصفحات البيئية تركز على إبراز جهود الحكومة وتحمل المواطن مسئولية التردي البيئي	٨٤	٥٥	١٣	٨٢,٣٠
الصفحات البيئية تعرض القضايا والمشكلات البيئية بمعزل عن المشكلات المجتمعية	٧٥	٥٢	٢٤	٧٨
الصفحات البيئية تعتمد على الإثارة والتهويل في إظهار المخاطر البيئية بشكل يفوق حجمها الحقيقي	٧٤	٢٢	٥٦	٥٥,٣٠
الصفحات البيئية تقدم المعلومات وتحدد السلوكيات التي تساعد في التعامل مع المشكلات البيئية	١٥	٢٣	٧٣	٥٤,٧٠
الصفحات البيئية تركز على القضايا والمشكلات التي تهم الجمهور بالفعل	١٨	٦٢	٧٢	٥٤,٣٠

جدول (٤) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو أنماط المعالجة في الصفحات البيئية المتخصصة

بتحليل أرقام الجدول السابق يتبين مدى سلبية اتجاهات المبحوثين نحو أنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة، في هذا الإطار يشير المبحوثون إلى افتقار هذه الصفحات إلى الصور والرسوم والإخراج الجيد الجذاب، كما أنها لا تهتم بالتغطية الميدانية للأحداث بل تكتفي بالمعالجة الخبرية وتغطية جولات المسئولين، فضلاً عن أن المساحة المخصصة لمعالجة القضايا والمشكلات البيئية صغيرة ولا تتناسب مع حجم الاهتمام المتزايد بها.

(*) سيتم توضيح ذلك عند استعراض نتائج اختبارات الفروض.

كما ينتقد المبحوثون تركيز صفحات البيئة على إبراز جهود المسئولين والحكومة في حماية البيئة في مقابل تحميل المواطن مسئولية التردي البيئي، فضلاً عن معالجة القضايا البيئية بمعزل عن القضايا المجتمعية بشكل قد لا يجعل المواطن يدرك أهمية هذه القضايا وخطورتها خاصة إذا ما وضعت في إطار يغلب عليه طابع الإثارة والتهويل والمبالغة ويظهر المخاطر البيئية بشكل قد يفوق حجمها الحقيقي.

[د] تقييم المبحوثين لدور الصحافة في مجال توفير المعلومات البيئيـــة :

تظهر أرقام الجدول التالي المصادر التي يعتمد عليها المبحوثين في استقاء معلوماتهم عند وقوع حدث بيئي مهم بالنسبة لهم(*):

مصادر المعلومات البيئية	ك	%
التليفزيون	٨٩	%٤٥
الصحف القومية	٥٠	%٢٥
الصحف الخاصة	٢٠	%١٠
الأهل والأصدقاء	١٨	%٩
الراديو	١١	%٦
الصحف الحزبية	٧	%٤
مصادر أخرى	٢	%١
الإجمالي	١٩٧	%١٠٠

جدول (٥) يوضح مصادر المعلومات البيئيـــة لدى المبحوثين

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن التليفزيون يمثل المصدر الأول للمعلومات البيئية لدى المبحوثين (بنسبة ٤٥%)، في هذا الإطار يرى المبحوثون أن القنوات الفضائية العربية والأجنبية تلعب دورًا مهمًا في تقديم المعرفة حول الأحداث والقضايا البيئية التي تقع في العالم ومن ثم فإذا وقع حدث في مصر ولم تقدم عنه معلومات كافية في وسائل الإعلام المصرية تكشف هذه القنوات ما يتم اخفاؤه.

(*) المبحوث يختار اكثر من بديل.

أما الصحف القومية فتأتي في المرتبة الثانية (بنسبة ٢٥%) حيث تقدم هذه الصحف ـ حسبما يشير المبحوثون ـ تغطية خبرية تسهم في تعريفهم بهذه الأحداث خاصة إذا كانت أحداثـــاً إيجابية تمثل جهوداً حكومية لحماية البيئة والحفاظ عليها، كما يشير المبحوثون إلى أن هذه الصحف ـ في بعض الأحيان ـ تقدم طرحـــاً متميزاً لبعض القضايا والمشكلات البيئية في صفحات التحقيقات بشرط ألا تحمل الدولة مسئوليـــة تفاقم هذه المشكلات.

وتأتي الصحف الخاصة في المرتبة الثالثة (بنسبة ١٠%) حيث يرى المبحوثون أن وجود تنوع في الخريطة الصحفية في مصر قد أتاح الفرصة أمام الجمهور للمعرفة واختبار مدى صحة الحقائق والمعلومات المقدمة إليه، فالمسكوت عنه في الصحف القومية قد تكشفه صحف أخرى، غير أن المبحوثين يبررون تراجع مكانة الصحف الخاصة كمصدر للمعلومات البيئية في حالة وقوع حدث بيئي مهم بأن هذه الصحف لا تولي القضايا البيئية اهتمامـــاً كافيـــاً فضلاً عن غلبة الإثارة على معالجاتها بشكل قد يفقدهـــا بعض مصداقيتها.

وتكشف نتائج الدراســـة ـ حسبما يظهر من الجدول السابق ـ عن تراجع مكانة الأهل والأصدقاء والراديو والصحف الحزبية كمصادر يعتمد عليها المبحوثون في مجال توفير المعلومات البيئية وذلك لأن المصادر الأخرى تستحوذ على اهتمامهم بشكل أكبر، غير أن النتائج لم تكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية الجمهور (صفوة ـ جمهور عام) ونوعية المصادر التي يلجأون إليها في حالة وقوع حدث بيئي مهم، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء أن هذه المصادر التي يعتمد عليها المبحوثين كمصادر للمعلومات البيئية تحظى بثقة واهتمام بين مختلف فئات الجمهور، ولذلك فإنه في حالة وجود تضارب في المعلومات حول القضايا والمشكلات البيئية فإن التليفزيون بقنواته المختلفة يمثل أكثر الوسائل مصداقية لدى المبحوثين بنسبة (٢٠%)، يليه الصحف القومية بنسبة (٢٣%) حيث تحتل المرتبة الثانية بين الوسائل الأكثر مصداقية لدى المبحوثين ثم

الصحف الخاصة في المرتبة الثالثة بنسبة (١٩%) ويأتي الأهل والأصدقاء، والصحف الحزبية، والراديو في المراتب الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي بنسب (١٨%)، (١٠%)، (٨%) على الترتيب .

كما تظهر نتائج الدراسة أن (٥٩%) من المبحوثين (ومعظمهم من الجمهور العام) يرون أن الصفحات البيئية قد نجحت في خلق الاهتمام بالقضايا البيئية لدى الجمهور، كما يرون أن التعرض لهذه الصفحات يفيد في إكسابهم مزيد من المعلومات حول هذه القضايا والمشكلات، ويشير الجدول التالي إلى أهم القضايا التي نجحت الصفحات البيئية في توفير معلومات حولها من وجهة نظر الجمهور(*):

القضيـــة	ك	%
التلـــوث	٩٠	%٦٠,٣
انفلونزا الطيور	٢٤	%١٦,٣
الاحتباس الحراري	١٣	%٩
التصحر والجفاف	٦	%٤
تدوير المخلفات	٤	%٢,٦
ترشيد الاستهلاك وإدارة الموارد	٤	%٢,٦
الفقـــر	٤	%٢,٦
الإسكان والعشوائيات	٤	%٢,٦
الإجمالي	١٤٩	%١٠٠

جدول (٦) يوضح القضايا التي يرى المبحوثون أن الصفحات البيئية وفرت معلومات عنها

تظهر بيانات الجدول السابق مدى الخلل في المعالجات المقدمة في الصفحات البيئية، حيث تشير الأرقام إلى أن هذه الصفحات نجحت في توفير معلومات للجمهور حول قضايا التلوث بنسبة (٦٠,٣%) سواء كان تلوث الهواء أو الماء أو التربة أو الغذاء فضلاً عن التلوث الإشعاعي الناتج عن أبراج المحمول، كما نجحت تلك الصفحات في تقديم معلومات بيئية حول "أنفلونزا الطيور" بنسبة (١٦,٣%) خاصة في فترة انتشار الوباء، حيث يشير

(*) المبحوث يختار أكثر من بديل.

المبحوثون إلى أن الصفحات البيئية نجحت في إثارة الاهتمام بالقضية وواكبت الاهتمام بها وإن كان البعض يرى أن نمط المعالجة قد أصابهم بالذعر بفعل التركيز الشديد على مخاطر المرض وصعوبة السيطرة عليه، وإمكانية تحوله إلى وباء بشري.

في الوقت نفسه تكشف أرقام الجدول السابق عن ضعف في الأداء الصحفي للدور المعلوماتي في الصفحات البيئية تجاه بعض القضايا البيئية مثل الاحتباس الحراري والتصحر والجفاف وتدوير المخلفات وترشيد الاستهلاك وإهدار الموارد والفقر والعشوائيات وتأثيراتها البيئية، وهو ما أشارت إليه نتائج مقابلات على عينة من الصفوة الأمر الذي ينعكس بالسلب على مستوى وعي الجمهور بهذه القضايا والمشكلات.

غير أن نتائج الدراسة تكشف أيضاً عن أن هناك نسبة من مفردات العينة (خاصة من الجمهور العام) لا تعرف ما المقصود بالبيئة، ولا تدرك مكوناتها أو مفرداتها ولا تعرف من مشكلات البيئة سوى مشكلات التلوث، ولا تعرف الجهات البيئية التي يمكن اللجوء إليها للمساعدة أو الشكوى الأمر الذي يؤكد أن القصور في المعالجة الصحفية يؤثر بشكل جوهري على معلومات ومعارف الجمهور العام على وجه الخصوص، بل ويؤدي إلى قصور في المعرفة ونقص في الوعي مما ينعكس بشكل سلبي على الاتجاهات والسلوكيات الخاصة بالجمهور في تفاعله مع البيئة، إذ كيف نطالب هذا الجمهور بأن يتخذ موقفاً داعماً للبيئة، ويمارس سلوكيات تحافظ على البيئة، بل ويشارك في منع تدهور البيئة وهو لا يعرف ماذا تعني البيئة بالنسبة له وللأجيال القادمة؟!!

في هذا الإطار يشير (٤١%) من مفردات العينة إلى أن متابعة الصفحات البيئية المتخصصة لم يسهم في زيادة معلوماتهم حول القضايا والمشكلات البيئية، حيث يرى هؤلاء (ومن بينهم نسبة كبيرة من عينة الصفوة) أن هناك العديد من الأسباب التي قد تعوق الصفحات البيئية عن أداء دورها في مجال تنمية المعارف وتوفير الثقافة البيئية في مقدمتها تركيز

الاهتمام على بعض القضايا كالتلوث وإهمال قضايا أخرى مما يعكس عدم توازن في الأولويات البيئية التي تطرحها هذه الصفحات، بالإضافة إلى صعوبة المعلومات المقدمة وعدم كفايتها بل وتضاربها في بعض الأحيان من صحيفة لأخرى، كما أن المعالجة السطحية للقضايا والمشكلات البيئية ــ حسبما يشير هؤلاء المبحوثين ــ والاكتفاء بالتشخيص وإلقاء الضوء على الجهود الرسمية في مواجهة هذه المشكلات قد يجعل البعض يشعر بأن هذه الصفحات لا تزيد عن كونها إعلانات مدفوعة ومن ثم فعليها أن تجمل الواقع أكثر مما تكشف عن مساوئه خاصة إذا كان الحديث عن هذه المساوئ يصطدم ويتعارض مع مصالح الفئات العليا من المجتمع من مسئولين ورجال أعمال وغيرهم من الفئات التي تتسبب بشكل أساسي في تدهور الأوضاع البيئية في مصر حسبما يرى مفردات العينة.

[هـ] تقييم المبحوثين لدور الصفحات البيئية في تشكيل اتجاهاتهم نحو قضايا ومشكلات البيئة:

رغم أن النتائج لم تثبت وجود علاقة بين نوع الجمهور (صفوة ــ جمهور عام) والتقييمات المقدمة لدور الصفحات البيئية في تشكيل اتجاهات المبحوثين نحو قضايا ومشكلات البيئة، فإن النتائج تظهر أن (٥٠%) من مفردات العينة (معظمهم من الجمهور العام) يرون أن الصفحات البيئية قد أسهمت في تشكيل اتجاهاتهم نحو بعض القضايا والمشكلات البيئية ويأتي في مقدمتها قضايا ومشكلات التلوث بمختلف أنواعه، في الوقت نفسه يغيب دورها في العديد من القضايا والمشكلات الأخرى الأمر الذي يؤكد أن الخلل في المعالجة الصحفية وعدم التوازن في طرح الأولويات البيئية إنما ينعكس أثره على قصور في الرؤية والتوجهات ووجهات النظر التي تتشكل لدى الجمهور عن القضايا والمشكلات البيئية مما يؤدي إلى نقص في الوعي بها.

في الوقت نفسه تكشف نتائج الدراسة عن أن هناك (٥٠%) من مفردات العينة (ومعظمهم من الصفوة) يرون أن الصفحات البيئية لا تمارس دورها المطلوب في تشكيل الاتجاهات نحو القضايا والمشكلات البيئية،

ويرجعون ذلك إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها أن هذه الصفحات لا تقدم الشرح والتفسير الكافي لفهم القضية والتعرف على أسبابها ونتائجها وكيفية مواجهتها خاصة في ظل سيطرة الطابع الخبري على المضمون المقدم في هذه الصفحات، الأمر الذي يجعل هذه القضايا غامضة بالنسبة للجمهور.

ويرى هؤلاء المبحوثين أن غلبة الطابع الدعائي على هذه الصفحات يمثل أحد العوائق المهمة التي تحول دون قيام هذه الصفحات بدورها المطلوب في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو القضايا والمشكلات البيئية خاصة وأنها لا تقدم في معظم الأحيان سوى وجهات النظر الرسمية، وحتى ولو قدمت وجهات نظر متخصصة فهي تقدمها في صورة طرح نظري لا يفهمه القارئ العادي وينتقده القارئ المتخصص لافتقاده للدقة والشمول.

ويمثل التضارب في معالجات الصحف المصرية قومية وحزبية وخاصة سبباً ثالثاً يضعف دور هذه الصفحات في تشكيل اتجاهات الجمهور ــ حسبما يشير المبحوثون ــ حيث يرى هؤلاء أن هذا التضارب قد يثير البلبلة خاصة بين الجمهور العام الذي لا يملك مصادر متنوعة للمعرفة، بالإضافة إلى أن الاهتمام الموسمي بقضايا البيئة ومشكلاتها يفقد الجمهور تواصله معها ــ حسبما يرى هؤلاء المبحوثين ــ بل ويجعله يشعر أن دور الصحافة دائماً هو دور تابع، وأن معالجاتها للقضايا والمشكلات البيئية إنما هو رد فعل للاهتمام الرسمي بها، ويبدو ذلك واضحاً ــ حسبما يشير هؤلاء المبحوثين ــ في تركيز الاهتمام على جولات الوزير المسئول ومسئولي الحكومة وخطاباتهم الرسمية وجهود الوزارات المعنية وفي مواسم الكوارث البيئية مثل موسم السحابة السوداء، وموسم أنفلونزا الطيور، ومواسم الأمراض الوبائية في فترة تغير الفصول.

[و] تقييم المبحوثين لدور الصفحات البيئية في ترشيد السلوكيات :

لم تظهر نتائج الدراسة وجود علاقة بين نوع الجمهور (صفوة ــ جمهور عام) والتقييمات التي قدمها المبحوثون لدور الصفحات البيئية في

ترشيد السلوكيات، غير أن نتائج الدراسة تكشف عن غلبة الطابع السلبي على تقييمات المبحوثين لدور الصفحات البيئية في مجال ترشيد السلوكيات نحو البيئة خاصة بين مفردات عينة الصفوة، في هذا الإطار يشير (٥١%) من المبحوثين إلى أن الصفحات البيئية لا تمارس دورها المطلوب في مجال ترشيد السلوكيات نحو البيئة وذلك بفعل طبيعة المعالجة الصحفية السائدة في هذه الصفحات فالتغطية الصحفية المبالغ فيها ــ حسبما يشير هؤلاء ــ وعدم الاهتمام بالتغطية الشاملة، وعدم تحديد المواقف والأدوار المطلوبة من كل فئات المجتمع، وعدم واقعية الحلول المقدمة ومناسبتها لظروف المجتمع كلها عوامل تقلل ــ من وجهة نظر المبحوثين ــ من فاعلية أداء الصفحات البيئية لهذا الدور.

في الوقت نفسه تكشف نتائج المقابلات المتعمقة على عينة الصفوة عن أن نمط المعالجة السائد في الصفحات البيئية قد يؤدي أيضـــاً إلى توليد الرغبة في عدم المشاركة في حماية البيئة لدى الفرد لزيادة إحساسه بعدم أهمية دوره، بل قد يشعر بأنه لا فرق بين أن يتم حماية البيئة أو لا خاصة إذا كان لا يشعر بمردود ذلك على حياته اليوميـــة.

غير أن النتائج تشير أيضـــاً إلى أن (٤٩%) من المبحوثين يرون أن الصفحات البيئية كان لها دور في ترشيد سلوكياتهم تجاه بعض القضايا البيئية خاصة فيما يتعلق باختيار نوعيات معينة من الأطعمة، وعدم إلقاء المخلفات في المياه، وعدم إحراق القمامة، ومحاولة الوقاية من بعض الأمراض، وترشيد الاستهلاك في بعض المجالات، والتعامل مع الطيور المذبوحة والحية في أعقاب كارثة أنفلونزا الطيور.

ثانيـــا : الرؤية المستقبلية للجمهور لتفعيل دور الصفحات البيئية في مجال زيادة الوعي وترشيد السلوكيات:

[أ] أهم المشكلات التي ينبغي أن تُعنى بها الصفحات البيئية مستقبـــــلاً :

تشير نتائج الدراسة إلى الاختلاف بين المبحوثين من عينة الجمهور العام وعينة الصفوة في رؤية كل منهما للمشكلات البيئية الأولى بالعناية والاهتمام والمعالجة في الصفحات البيئية مستقبلاً، في هذا الإطار يشير (٨٣%) من مفردات عينة الصفوة إلى أن ازدياد معدلات الفقر يمثل المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع المصري حاليـاً وممستقبلاً، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الأحوال البيئية، فالمشكلات الاقتصادية ــ حسبما يرى هؤلاء ــ تتسبب في تدهور البيئة وتفاقم حالتها وهذا بدوره يجعل الإصلاح الاقتصادي أمرًا صعبًا، مما يتطلب حلولاً جذرية لمواجهة هذه المشكلة ذات الأبعاد المتشابكة في كل مجالات الحياة في المجتمع المصري، وهنا يجب الاسترشاد بالتجارب الرائدة في هذا المجال، كما يجب اتخاذ التدابير الاقتصادية والسياسية والتشريعية التي تكفل تحقيق التنمية دون الإضرار بالبيئة حسبما أشار هؤلاء المبحوثين.

ويذكر المبحوثون من عينة الصفوة ــ عبر المقابلات المتعمقة ــ أن المستقبل يطرح جملة من القضايا البيئية الملحة يأتي في مقدمتها استنزاف الموارد الطبيعية في مصر بفعل عدم الاستخدام الرشيد لها في العمليات الاقتصادية سواء كانت تلك الموارد أراض زراعية، أو عقارات، أو ثروات معدنية وبترولية وتاريخية، أو شواطئ وبحار وبحيرات.

وتأتي قضية التصحر والجفاف في المرتبة الثانية حسبما أشار مفردات عينة الصفوة وذلك لخطورتها على مستقبل الحياة في مصر فضلاً عن ارتباطها بتغير المناخ والتوازن البيولوجي مع الاهتمام بالدور التوعوي في هذا المجال ــ حسبما أشار هؤلاء ــ لتعريف المواطنين بالمصطلحات

العلمية المرتبطة بهذه القضايا، وتقريب وجهات النظر بشأنها، وتحديد النتائج المترتبة عليها وتأثيراتها الحياتية على الواقع المجتمعي للمواطن كوسيلة لتحفيزه على المشاركة في حماية البيئة بدلاً من اختزال قضايا البيئة في مشكلات التلوث بشكل يجعل المعرفة البيئية مبتورة وقاصرة.

في الوقت نفسه يشير (٦٨%) من مفردات عينة الجمهور العام إلى أن مشكلات التلوث بمختلف أنواعها هي القضايا الأولى بالاهتمام في الصفحات البيئية في الحاضر والمستقبل نظرًا لازدياد معدلات التلوث في مصر يوميًا حتى أصبحت من أعلى معدلات التلوث في العالم، ومع تفاقم الآثار الصحية له ينبغي أن تحظى هذه القضايا بالاهتمام الأكبر.

غير أن هذا الاختلاف بين مفردات عينة الصفوة وعينة الجمهور العام إنما يأتي انعكاسًا لمستوى الوعي الذي يتمتع به كل منهما، كما يعكس ذلك أيضـــًا مدى تأثير المعالجة المبتورة والجزئية والموسمية التي تقدمها صفحات البيئة على مستوى الوعي لدى الجمهور بشكل يجعل البعض لا يدرك من قضايا ومشكلات البيئة سوى مشكلات التلوث التي تحظى باهتمام مكثف في هذه الصفحات بينما يغيب الوعي بالقضايا الأخرى التي تهملها هذه الصفحات.

ويتفق مفردات العينة من الصفوة والجمهور العام على جملة من العناصر ينبغي أن يعتني بها المضمون البيئي مستقبلاً يأتي في مقدمتها ضرورة إبراز الأضرار الصحية الناتجة عن المشكلات البيئية وكيفية مواجهتها، مع الاهتمام بإثارة الخوف على مستقبل الأجيال القادمة من قبيل تحقيق العدالة بين الأجيال في الوقت نفسه تؤكد نتائج المقابلات المتعمقة على ضرورة أن تعني الصفحات البيئية بتغيير نمط العلاقة بين البيئة والنشاط البشري في المستقبل من خلال التأكيد المستمر على مراعاة الاعتبارات البيئية عند وضع خطط التنمية والسياسات الاقتصادية، في هذا الإطار يصبح ضروري أن تبرز الصفحات البيئية التكلفة الاقتصادية الناتجة عن التدهور البيئي، بعد أن صار العالم المتقدم ينظر إلى البيئة باعتبارها ثروته الحقيقية

حسبما يشير هؤلاء المبحوثين.

[ب] الأشكال التحريرية الأكثر ملائمة لمعالجة قضايا ومشكلات البيئة مستقبلاً :

تشير بيانات الجدول التالي إلى رؤية المبحوثين للأشكال التحريرية الأكثر ملائمة ــ من وجهة نظرهــم ــ لتلبية احتياجاتهم المعرفية وزيادة نسبة وعيهم بقضايا ومشكلات البيئة(*):

الفن التحريري	ك	%
التحقيقات والحوارات	١١٣	%٤١
الخدمـــات	٦١	%٢٢
الأخبـــار	٥٥	%٢٠
مواد الرأي والكاريكاتير	٤٧	%١٧
الإجمالي	٢٧٦	%١٠٠

جدول (٧) يوضح الفنون الأكثر تفضيلاً لدى المبحوثين

في هذا الإطار يتفق المبحوثون (صفوة وجمهور عام) على ضرورة أن تعني الصفحات البيئية بالفنون ذات الطبيعة الاستقصائية في المقام الأول كالتحقيقات والحوارات بنسبة (٤١%) حيث يمكنها تقديم التحليل والتفسير اللازم لإزالة الغموض عن القضايا والمشكلات البيئية ووضعها في إطار أشمل يضفي عليها معان، ويربطها بواقع الحياة اليومية للمواطن فضلاً عن أن هذه الفنون ــ كما يشير المبحوثين ــ يمكن من خلالها إبراز الأسباب والنتائج وتقديم الحلول وتحديد الأدوار وكشف نواحي القصور والإهمال والفساد في التعامل مع البيئـــة.

وتأتي مواد الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة (٢٢%) باعتبارها من المواد التحريرية المهمة التي ينبغي أن تعني بها الصفحات البيئية مستقبلاً، في هذا الإطار يشير المبحوثون إلى أن هذه الخدمات قد تأخذ أكثر من شكل كتقديم أرقام تليفونات مهمة تفيد القارئ في تعامله مع المشكلات البيئية، أو

(*) المبحوث يختار اكثر من بديل.

قد تكون معلومات وعناوين لجهات حكومية وأهلية يمكنها تقديم المساعدة.

في الإطار نفسه تكشف نتائج المقابلات مع عينة الصفوة عن أن اهتمام الصفحات البيئية بهذه الجوانب الخدمية يمكن أن يزيد من فاعليتها في تحقيق الوعي من ناحية، ويدفع الجمهور إلى المشاركة بشكل أكثر إيجابية في مواجهة كثير من المشكلات البيئية التي يتعرض لها بشكل يومي لكنه لا يعرف كيف يتصرف حيالها الأمر الذي يمكن أن يحول الوعي السلبي إلى سلوك إيجابي داعم للحفاظ على البيئة.

وتأتي الأخبار في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٠%) كفن تحريري يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لزيادة فاعلية الصفحات البيئية، حيث يرى المبحوثون أن اهتمام الصفحات البيئية بالأخبار إنما يمثل تجميلاً لوجه الجهات الرسمية المسئولة عن حماية البيئة في مصر، وإبرازًا لأدوار بعض المسئولين فيها أكثر منه اهتمامًا بأحداث ووقائع وتغطية لمشكلات بيئية، الأمر الذي كشفت عن نتائج المقابلات مع عينة الصفوة على وجه الخصوص.

في هذا الإطار يذكر المبحوثون أن الأخبار لا تقدم لهم إجابات وافية عن التساؤلات المطروحة أمامهم عن القضايا والمشكلات البيئية التي يواجهونها بشكل يومي في الطعام والشراب والمسكن والمواصلات ومختلف جوانب الحياة.

أما أشكال مواد الرأي فتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٧%)، في هذا الإطار يشير المبحوثون إلى أهمية الكاريكاتير كفن يمكن أن يبسط المفاهيم البيئية ويحث على السلوكيات الإيجابية وينتقد السلوكيات السلبية، كما يؤكد المبحوثون ــ عبر المقابلات المتعمقة ــ على أهمية الأعمدة الصحفية كوسيلة تسهم في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو قضايا ومشكلات البيئة، كما يرى هؤلاء ضرورة أن تفسح الصفحات البيئية مساحة للعناية برسائل القراء باعتبارها تعكس وجهة نظر الجمهور ويمكنها أن تفتح المجال لمعالجة كثير من المشكلات البيئية التي لا تعرف الصحافة عنها شيئـــاً، الأمر الذي قد

يجعل هذه الصفحات البيئية أكثر اقترابـا من القراء باعتبارها أكثر تعبيرًا عن همومهم بشكل يسهم في دمج القضايا البيئية في الواقع الحياتي اليومي لهذا الجمهور.

[ج] مقترحات الجمهور لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي للصفحات البيئية مستقبلاً :

تكشف أرقام الجدول التالي عن وجود اختلافات (غير ذات دلالة إحصائية) بين مفردات العينة من الجمهور العام والصفوة فيما يقدمونه من مقترحات لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي للصفحات البيئية في المستقبل وذلك على النحو التالي(*):

نوع الجمهور / مقترحات المبحوثين	صفوة		جمهور عام	
	ك	%	ك	%
الاهتمام بالتغطية الشاملة	٤٩	%٢٩,٥	٦٥	%٣٤
زيادة المساحة المخصصة للقضايا البيئية	٤٢	%٢٥	٤٣	%٢٢
الاهتمام بالرؤى المتخصصة	٣٩	%٢٣,٥	٢٨	%١٤,٥
تبسيط المادة العلمية بشكل لا يخل بمصداقيتها	٣٦	%٢٢	٥٧	%٢٩,٥
الإجمالي	١٦٦	%١٠٠	١٩٣	%١٠٠

جدول (٨) يوضح مقترحات المبحوثين لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي للصفحات البيئية مستقبلاً

تكشف أرقام الجدول السابق عن أن الاهتمام بالتغطية الشاملة التي تحدد الأسباب وتضع النتائج وتبلور الحلول يأتي في المرتبة الأولى بين قائمة المقترحات التي قدمها المبحوثون (صفوة ــ جمهور عام) لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي للصفحات البيئية مستقبلاً.

في هذا الإطار توضح نتائج المقابلات المتعمقة مع بعض مفردات عينة الصفوة والجمهور العام عن أسباب مختلفة للاهتمام بهذا النمط من التغطية، فمن وجهة نظر الصفوة تسهم هذه التغطية الشاملة في تقديم المعلومات الوافية عن القضايا البيئية بشكل يجعل القارئ يفهمها ويقدر

(*) المبحوث يختار أكثر من بديل.

تداعياتها على كافة المستويات فيمكن بذلك التفاعل معها بشكل إيجابي بعد أن صار في إمكانه أن يعرف ما هو الموقف المطلوب منه؟ وما هو الدور الواجب عليه القيام به؟ وكيف سيؤثر ذلك إيجابـاً أو سلبـاً على واقعه الفعلي؟

ومن وجهة نظر الجمهور العام ربما يساعد هذا النمط من التغطية على إزالة الغموض الذي يكتنف الكثير من القضايا والمشكلات البيئية، والكثير من السياسات التي تتخذها الدولة ولا يعرف المواطن لماذا اتخذت؟ وكيف ستطبق؟ وما دوره فيها؟ وكيف يستفيد من الالتزام بها أو تجنبها؟

في هذا الإطار يؤكد المبحوثون من عينة الصفوة على ضرورة التركيز ــ في إطار المعالجة الشاملة ــ على تقديم الحقائق والمعارف البيئية التي يحتاج إليها الجمهور العام بعيدا عن الإثارة والتضارب وترويج السياسات، على أن يتم معالجة القضايا والمشكلات البيئية باعتبارها قضايا حياتية.

أما زيادة المساحة المخصصة للقضايا البيئية فتأتي في المرتبة الثانية بين مقترحات الصفوة لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي للصفحات البيئية مستقبلاً، في هذا السياق يشير المبحوثون إلى ضرورة أن يكون البعد البيئي خطـاً واضحـاً في كل المعالجات في كل الصفحات في الصحافة المصرية، فمن غير المنطقي ــ حسبما يرى هؤلاء ــ أن تخصص الصفحات للفن والرياضة والحوادث بينما ينحصر الاهتمام بقضايا ومشكلات البيئة في مساحات محدودة قد تزيد وتنقص حسب ظروف المساحات الإعلانية، في الوقت نفسه يتراجع هذا المقترح بزيادة المساحة المخصصة للقضايا البيئية في مقترحات الجمهور العام إلى المرتبة الثالثة وربما يأتي ذلك انعكاسـاً لعدم الاهتمام بهذه القضايا وعدم إدراك أهميتها من قبل الجمهور العام بالدرجة نفسها التي تدركها الصفوة.

وفي المرتبة الثالثة يأتي ضرورة اهتمام الصفحات البيئية بالرؤى

المتخصصة ـ حسبما يشير الصفوة ـ حيث يرى هؤلاء أن الاعتماد على المصادر الرسمية في الصفحات البيئية يبرز الايجابيات فقط ولا يقدم الحقائق والمعلومات بشكل وافٍ وصادق ومتكامل مما ينعكس بالسلب على دور الصحافة في تحقيق الوعي البيئي ونشر الثقافة البيئية، بينما يتيح الاعتماد على المصادر المتخصصة ـ من وجهة نظر الصفوة ـ تصحيح الكثير من المفاهيم البيئية الخاطئة، ووضع القضايا والمشكلات البيئية في سياقها الحقيقي، في الوقت نفسه يتراجع هذا المقترح لدى الجمهور العام إلى المرتبة الرابعة وربما يرجع ذلك إلى عدم وعي بأهمية الاعتماد على هذه المصادر بالدرجة نفسها التي تدركها الصفوة.

في الوقت نفسه يؤكد المبحوثون من عينة الصفوة على ضرورة الاهتمام بوجهات نظر الجمهور لأن ذلك يسمح بتوسيع نطاق المناقشة حول القضايا والمشكلات البيئية ويكسر الاحتكار الرسمي لها، وينقلها من دائرة حوار النخبة وصانعي القرار إلى دائرة حوار مجتمعي تسهم فيه كل الفئات.

أما تبسيط المادة العلمية المقدمة في الصفحات البيئية فيأتي في نهاية قائمة مقترحات الصفوة لزيادة فاعلية هذه الصفحات، حيث يشير هؤلاء المبحوثين إلى أن صعوبة المادة العلمية في الصفحات البيئية، وكثرة المصطلحات بها قد تضعف قدرة هذه المادة على إثارة اهتمام الجمهور بها، غير أن هؤلاء المبحوثين من الصفوة يحملون صحفي البيئة مسئولية هذا الأمر ويشير بعضهم إلى أن كثير من هؤلاء الصحفيين لا يجتهدون لتبسيط المعلومات أو استكمالها أو البحث عن مصادر بديلة بل أن بعضهم لا يفهم المعلومات التي يقدمها للقارئ .

وتعكس نتائج الدراسة مدى خطورة هذا الأمر وأهميته حيث يرى المبحوثون من عينة الجمهور العام أن تبسيط المادة العلمية المقدمة في الصفحات البيئية يمثل أهمية قصوى بالنسبة لهم ومن ثم فهو يأتي في المرتبة الثانية من مقترحاتهم لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي لهذه الصفحات، خاصة وأن صعوبة المضمون البيئي تمثل سببًا أساسيًا من أسباب انصراف الجمهور

العام عن متابعته مما يؤثر سلبًا على دور هذا المضمون في مجال زيادة الوعي وتوفير الثقافة البيئية .

[د] مقترحات الجمهور لزيادة فاعلية الصفحات البيئية في مجال ترشيد السلوكيات والحفاظ على البيئة مستقبلاً :

تكشف نتائج الدراسة عن وجود فجوة كبيرة بين عينة الجمهور العام، وعينة جمهور الصفوة في تحديد الدور المنوط بالصفحات البيئية القيام به مستقبلاً لترشيد السلوكيات والحفاظ على البيئة، حيث لم تتجح النسبة الأكبر من مفردات عينة الجمهور العام في طرح تصورات محددة حول أبعاد هذا الدور باستثناء التأكيد على ضرورة أن تطرح هذه الصفحات حلولاً واقعية للمشكلات البيئية يمكن للمواطن الاعتماد عليها في مواجهة هذه المشكلات والتعامل معها، وربما يرجع ذلك إلى ضعف مستويات الوعي لدى مفردات عينة الجمهور العام من ناحية، وعدم الاهتمام بقضايا البيئة كقضايا مصيرية من ناحية أخرى، وضعف الإيمان بدور المضمون البيئي والصحافة بشكل عام وقدرتها على تغيير الواقع من ناحية ثالثة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تصحيح مسار العلاقة بين الصحافة بشكل عام والجمهور في اتجاه مزيد من المصداقية والولاء للجمهور من أجل المساهمة بدور أكثر فاعلية في خدمة قضايا المجتمع ومواجهة مشكلاته.

في الوقت نفسه يطرح مفردات عينة الصفوة عدة مقترحات لزيادة فاعلية الصفحات البيئية في مجال ترشيد السلوكيات وتبين أرقام الجدول التالي هذه المقترحات(*):

(*) المبحوث يختار أكثر من بديل .

مقترحات الصفوة لزيادة فاعلية الصفحات البيئية في ترشيد السلوكيات	ك	%
ـ القيام بحملات توعية لإكساب المواطنين سلوكيات جديدة	٣١	%٣٣
ـ خلق روح المسئولية الجماعية تجاه حماية البيئة	٢٩	%٣٠,٥
ـ الابتعاد عن لوم المواطن وإبراز دور الفرد والدولة معا	٢٦	%٢٧
ـ المبادرة بعمل جماعي لحل بعض المشكلات	٩	%٩,٥
الإجمالي	٩٥	%١٠٠

جدول (٩) يوضح مقترحات الصفوة في مجال ترشيد السلوكيات

وتوضح أرقام الجدول السابق أن القيام بحملات توعية لإكساب المواطنين عادات وسلوكيات جديدة غير ضارة بالبيئة إنما يأتي في مقدمة المقترحات التي قدمها الصفوة لزيادة فاعلية هذه الصفحات في مجال ترشيد السلوكيات نحو البيئة بنسبة (٣٣%)، في هذا الإطار يشير الصفوة إلى ضرورة أن يتكامل دور وسائل الإعلام في إطار هذه الحملات بشكل يكفل مشاركة مختلف فئات المجتمع، في الوقت نفسه يرى هؤلاء المبحوثين ضرورة أن تتوجه تلك الحملات إلى صناع القرار ورجال الأعمال ورجال الصناعة مثلما تتوجه إلى الجمهور العام غير أن هذه الحملات بدون توفير آليات حماية البيئة والحفاظ عليها ـ حسبما يشير هؤلاء ـ لن تحقق أية حماية للبيئة.

ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة (٣٠,٥%) ضرورة اهتمام الصفحات البيئية بتدعيم الإحساس بالمسئولية الجماعية تجاه البيئة وحمايتها، وتعظيم الإحساس بأن حماية البيئة شأن مجتمعي وليس شأنا حكوميا، غير أن ذلك لن يتحقق ـ حسبما أشارت عينة الصفوة ـ بدون إبراز مختلف وجهات النظر في القضايا البيئية، وإبراز جهود مختلف الفئات في الحفاظ على البيئة بداية من دور المواطن إلى دور منظمات المجتمع المدني إلى دور الجهات الرسمية فالجميع شركاء، وبدون هذا التعاون لن يتحقق للمجتمع حماية البيئة.

ولهذا يقترح المبحوثون من الصفوة في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٧%)

ضرورة الابتعاد عن لوم المواطن وتحميله مسئولية التردي البيئي واتهامه المستمر بالسلبية واللامبالاة في التعامل مع المشكلات والقضايا البيئية، على أن يكون البديل ــ حسبما أشار هؤلاء المبحوثين ــ هو إبراز أهمية دور الفرد ودور الدولة في التصدي لهذه المشكلات.

ويأتي في المرتبة الرابعة بنسبة (٩,٥%) ضرورة أن تتبنى الصفحات البيئية المبادرة بعمل جماعي لمواجهة بعض المشكلات البيئية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية ومنظمات رجال الأعمال والجامعات والتجمعات الشعبية لتشجيع العمل التطوعي في مجال حماية البيئة، مع ضرورة تركيز الضوء على السلوكيات الإيجابية كوسيلة للترويج لها وتدعيمها، وكوسيلة أيضاً لتقديم القدوة والنموذج في مجال العمل البيئي التطوعي حسبما أشارت عينة الصفوة.

***

نتائـــج اختبارات الفـروض :

الفرض الأول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الجمهور العام وعينة الصفوة في قارئيتهم للمضمون البيئي، حيث أثبتت نتائج الدراســة صحة هذا الفرض بثبوته فالصفوة أكثر إقبالاً على قراءة المضمون البيئي مقارنة بالجمهور العام، الأمر الذي يمكن تفسيره في إطار ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمفردات عينة الصفوة فضلاً عن اهتمامهم بالقضايا والمشكلات البيئية بفعل تخصصهم أو مجال عملهم أو وعيهم بخطورتها وأهميتها مما يجعل قراءة هذا المضمون يتوافق مع اهتماماتهم. وتكشف أرقام الجدول التالي أبعاد هذه العلاقة :

الصفوة			الجمهور العام			درجات الحرية	قيمة ت	مستوى المعنوية
العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
٥٩	٢,٠٢	٠,٦٣٩	٩٣	١,٦٨	١,٤٩٥	١٥٠	٢,٢٩	٠,٠٢٣

جدول (١٠) يوضح الفروق بين الصفوة والجمهور العام في قارئية المضمون البيئي

الفرض الثاني : تتأثر درجة الانتظام في قراءة المضمون البيئي بالسمات الديموجرافية لمفردات العينة، حيث أظهر التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة صحة هذا الفرض في بعض جوانبه، حيث كشفت النتائج عن تأثر قارئية المضمون البيئي ببعض السمات الديموجرافية للجمهور كالسن والمستوى الاقتصادي الاجتماعي بينما لا تتأثر قارئية هذا المضمون بالنوع (ذكر ــ أنثى) وذلك على النحو التالي :

أ) العلاقة بين قارئية المضمون البيئي وفئات السن :

تظهر أرقام الجدول التالي أبعاد هذه العلاقة(*):

مدى قارئية المضمون البيئي / فئات السن	يقرأ بانتظام	يقرأ أحيانا	لا يقرأ	الإجمالي
أقل من ٢٠ سنة	ــ	١٠	٦	١٦
٢٠ لأقل من ٣٠سنة	٢	٢٧	١٦	٤٥
٣٠ لأقل من ٤٠سنة	٣	٢٣	٦	٣٢
٤٠ لأقل من ٥٠سنة	٦	٢٩	٣	٣٧
من ٥٠ سنة فأكثر	٦	١٤	٢	٢٢
الإجمالي	١٦	١٠٣	٣٣	١٥٢

جدول (١١) يوضح معدل قراءة المضمون البيئي حسب فئات السن

وتظهر أرقام الجدول السابق أن قارئية المضمون البيئي تنخفض في الفئات العمرية الأقل من ٢٠سنة بينما تتركز في الفئات العمرية المتوسطة وهي الفئات الأكثر نضجاً وقدرة على التفاعل مع القضايا المجتمعية.

ب) العلاقة بين قارئية المضمون البيئي والمستوى الاقتصادي الاجتماعي :

وتكشف أرقام الجدول التالي أبعاد هذه العلاقة(*):

(*) حيث كانت قيمة كا٢ = ٧,٦٥ بدرجات حرية٤ ومستوى معنوية ٠,٠٢٢ وبدرجة ثقة ٩٥% .
(*) حيث كانت قيمة كا٢ = ١٧,٣٧ عند درجات حرية ٤ ومستوى معنوية ٠,٠٠٢ وبدرجة ثقة ٩٩% .

المستوى الاقتصادي الاجتماعي / مدى قارئية المضمون البيئي	منخفض	متوسط	مرتفع	الإجمالي
يقرأ بانتظام	١	٤	١١	١٦
يقرأ أحيانـــاً	٢٨	٤٦	٢٩	١٠٣
لا يقرأ	١٢	١٧	٤	٣٣
الإجمالي	٤١	٧٦	٤٤	١٥٢

جدول (١٢) يوضح العلاقة بين قارئية المضمون البيئي والمستوى الاقتصادي الاجتماعي لمفردات العينة

وتوضح الأرقام السابقة أن قارئية المضمون البيئي تتراجع في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض بينما ترتفع في المستويين المتوسط والمرتفع وهو ما يمكن تفسيره في إطار تركز قراءة الصحف بين مفردات العينة في هذين المستويين المتوسط والمرتفع بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم في هذين المستويين الأمر الذي يرتبط بإدراك أهمية التعرض للمضمون البيئي مقارنة بمن هم في المستويات الاجتماعية الاقتصادية الأقل الذين قد لا يملكون رفاهية الاهتمام بالمضمون البيئي.

الفرض الثالث : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الجمهور العام وعينة الصفوة في اتجاهاتهم نحو المعالجة الصحفية المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة، حيث كشفت نتائج الدراسة عن صحة وثبوت هذا الفرض، حيث تزداد الاتجاهات السلبية نحو هذه المعالجة لدى عينة الصفوة عنها بين عينة الجمهور العام وهو ما يمكن تفسيره في إطار تعدد وتنوع مصادر المعرفة لدى عينة الصفوة بشكل يجعل لديها الوعي والتصور والقدرة على تقييم هذه المعالجة في ضوء ما ينبغي أن يقدم في هذه الصفحات بشكل قد لا يتاح لعينة الجمهور العام خاصة في ظل ارتفاع نسبة المتخصصين والعاملين في المجال البيئي بين عينة الصفوة، وتظهر أرقام الجدول التالي أبعاد هذه العلاقة :

الصفوة			الجمهور العام			درجات الحرية	قيمة ت	مستوى المعنوية
العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
٥٩	١٣,٥٢	١,٦٦	٩٣	١٤,٣٨	٢,٥٥	١٥٠	٢,٢٩	٠,٠٢٣

جدول (١٣) يوضح الفروق بين الصفوة والجمهور العام في اتجاهاتهم نحو المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية

الفرض الرابع : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجمهور العام والصفوة فيما يطرحونه من تصورات مستقبلية لتفعيل دور الصفحات البيئية في مجال زيادة الوعي البيئي، لم تثبت نتائج الدراسة ثبوت هذا الفرض، حيث لم يظهر التحليل الإحصائي وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في هذا المجال، وإن كانت تظهر بعض الاختلافات في أجندة الأولويات البيئية التي يطرحها الجمهور العام والصفوة، كما تظهر اختلافات في التصورات التي قدمها كل منهما لزيادة فاعلية الدور المعلوماتي للصفحات البيئية ودورها في ترشيد السلوكيات، غير أن هذه الاختلافات غير ذات دلالة إحصائية وإن كان يمكن تفسيرها في إطار ارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي لعينة الصفوة فضلاً عن ازدياد نسبة التخصص والعمل في المجال البيئي بين عينة الصفوة عنه بين عينة الجمهور العام الأمر الذي ينعكس على وجود رؤية أكثر وضوحاً للقضايا والمشكلات البيئية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ربما لا يدركها الجمهور العام بالشكل نفسه.

***

الخلاصـــة :

استهدفت الدراسة الكشف عن تقييمات الجمهور لأنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية المتخصصة مع تقديم رؤية مستقبلية تتبني على تصورات الجمهور لتفعيل دور هذه الصفحات في مجال زيادة الوعي وترشيد السلوكيات لحماية البيئة، في هذا الإطار يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي :

١ ــ أظهرت الدراسة أن قضايا البيئة مازالت قضايا هامشية بالنسبة للجمهور العام والصفوة ويظهر ذلك واضحـــاً في ضعف التعرض للقضايا والموضوعات البيئية في وسائل الإعلام المختلفة.

٢ ــ كشفت نتائج الدراسة عن شعور عام بعدم الرضا عن أجندة الأولويات البيئية التي تطرحها الصحافة المصرية سواء في الصفحات العامة أم في الصفحات البيئية، كما أن هناك اتجاهـــاً عامـــاً بعدم الرضا عن مستوى الأداء البيئي في المجتمع بفعل الاحتكار الرسمي للشأن البيئي، كما أن الحكومة تتحمل المسئولية الأكبر عن تفاقم المشكلات البيئية في مصر خاصة في ظل السعي المستمر للترويج للسياسات والأشخاص بدلاً من تركيز الاهتمام على الحماية الفعلية للبيئة والحد من تدهـــورها.

٣ ــ يأتي الجمهور في إطار علاقته بالبيئة دائمـــاً كطرف مفعول به وليس فاعلاً فكثيرًا ما يتهم بالسلبية واللامبالاة رغم أنه كثيرًا ما يتحمل العبء الأكبر من تكلفة التدهور البيئي اقتصاديـــاً وصحيـــاً.

٤ ــ كشفت نتائج الدراسة عن غلبة الاتجاه السلبي على اتجاهات الجمهور نحو أنماط المعالجة المقدمة في الصفحات البيئية لافتقارها لعناصر الجذب، وافتقادها لدور حقيقي تمارسه في حياة هذا الجمهور.

٥ ــ نجحت الصفحات البيئية في خلق الاهتمام وتوفير المعلومات حول بعض قضايا ومشكلات التلوث بينما يغيب دورها في كثير من القضايا

والمشكلات البيئية المسكوت عنها في الصحافة المصرية لأسباب بعضها سياسية وبعضها اقتصادية وبعضها أمنيـــة.

٦ ــ تظهر نتائج الدراسة أن هناك خللاً في المعالجة الصحفية المقدمة في صفحات البيئة يلمسه الجمهور وينعكس أثره على أكثر من مستوى :

* أن نمط المعالجة السائد في الصفحات البيئية لم ينجح في إزالة الغموض الذي يكتنف الكثير من القضايا والمشكلات البيئية الأمر الذي ينعكس بالسلب على مستوى وعي الجمهور بهذه القضايا والمشكلات من حيث أسبابها ونتائجها واحتمالاتها المستقبليـــة.

* ان نمط المعالجة السائدة في الصفحات البيئية يدعم لدى الجمهور الشعور باللامبالاة وعدم الإحساس بالمسئولية والرغبة في المشاركة في الحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نظرًا لافتقار تلك المعالجات إلى التواصل مع هذا الجمهور بفعل اعتمادها على المصادر الرسمية وتجاهل وجهات النظر الشعبية، وتقديم معلومات وحلول وبدائل لا تعبر عن واقع الجمهور وثقافتـــه وبيئتـــه ومشكلاتـــه الحقيقيـــة.

* ان نمط المعالجة السائدة في الصفحات البيئية لم ينجح في إثارة مناقشة حرة حول قضايا ومشكلات المجتمع ووضعها على قائمة اهتمامات الجمهور العام في مصر وتحويلها من شأن نخبوي إلى شأن مجتمعي يهتم به ويشارك فيه مختلف فئات المجتمع.

٧ ــ تظهر نتائج الدراسة أن تفعيل دور الصفحات البيئية لزيادة الوعي وتشكيل الاتجاهات الداعمة والسلوكيات الرشيدة في التعامل مع البيئة إنما يحتاج إلى إعادة النظر في أجندة الأولويات البيئية التي تطرحها هذه الصفحات، والاهتمام بالرؤى المتخصصة وإفساح المجال للجمهور للتعبير عن وجهة نظره، وطرح بدائل وحلول واقعية وتكامل كافة الأطراف رسمية وشعبية، وتكامل أدوار كافة وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم والتربية والتوجيه لخلق روح المسئولية الجماعية تجاه حماية البيئة.

٨ ــ ان ازدياد معدلات الفقر يمثل المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع المصري حاليـاً ومستقبلاً مما ينعكس بالسلب على الأحوال البيئية وهذا بدوره يجعل الإصلاح الاقتصادي أمرًا صعبـاً الأمر الذي يتطلب حلولاً جذريـة لمواجهة هذه المشكلة بعيدًا عن الأضرار بالبيئة.

***

توصيات الدراسة :

١ ــ ان النهوض بمستوى الأداء الصحفي في مجال البيئة يحتاج إلى ثورة شاملة وإصلاح حقيقي لمنظومة الصحافة البيئية عبر عدة بدائل :

* الخروج من دائرة مخاطبة الشرائح المحدودة من ذوي المهارات والخبرات الأعلى إلى الاهتمام بمخاطبة القطاعات العريضة من الجماهير التي يجب الاهتمام ببناء ثقافة بيئية سليمة لديهم.

* استناد خطاب الصحافة البيئية على رؤية تنموية تعني بتكوين مستوى الوعي السليم بالقضايا البيئية ذات الأولوية للمجتمع بين الجمهور من مختلف المستويات والأعمار والفئات، وتعتبر قضايا البيئة قضايا حيوية من الدرجة الأولى لا تقل في أهميتها وشمولها واتساعها وخطورتها عن قضايا السياسة والاقتصاد والأمن والحريات وغيرها.

* ان يتخلص خطاب الصحافة البيئية من ثقافـة الاستكانة القائمة على فكرة المرآة العاكسة للواقع دون رؤية نقدية أو موقف يتخذ، أو جدل يثار أو رؤيـة تقدم بالاتفاق أو الاختلاف أو الدعـم أو المواجهة.

* ينبغي أن تعطي الصحافة البيئية للجمهور وزنًا بالقدر الذي توليه للمصادر فلا يطغى حق المصدر في أن يقول ما يشاء على حق القارئ في أن يعرف ما يحتاج أن يعرفه، الأمر الذي يتطلب الاجتهاد لمعرفة ماذا يريد الجمهور من الصحافة البيئية بدلاً من الخضوع إلى ما توفره المصادر من محتوى يقدم للقارئ بغض النظر عن مدى احتياجه له في إطار الاهتمام بالدور التبريري والتجميلي في كثير من ممارسات الصحافة البيئية.

• الابتعاد في معالجة القضايا البيئية عن سياسة "المكلمات" والاهتمام بتدريب الأجيال الحالية والمستقبلية على الاهتمام بثقافة الفعل والمبادرة الذاتية وتشجيع العمل التطوعي والحلول الذاتية للمشكلات بدلاً من تدعيم الشعور بالاغتراب، والعزوف عن المشاركة والإحساس بأنه لا فائدة ولا أهمية لدور المواطن سوى في كونه "كبش فداء" يتحمل بسلبيته وعدم مبالاته مسئولية التدهور البيئي.

مراجع الدراسة :

١ ــ عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية : الحمايــة الإدارية للبيئة (الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧) ص ٤٣ ــ ٤٨ .

٢ ــ لمزيد من التفاصيل راجع :

ــ مصطفى كمال طلبة وآخرون، الإنسان والبيئة صراع أم توافق، سلسلة كتاب العربي رقم(٢٦) يناير ١٩٩٠، ص ١٠٧ ــ ١٠٨ .

– ميشيل تودارو ، ترجمة محمود حسن حمني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية (الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٦) ص ٤٤٥ ــ ٤٧٣.

٣ ــ البنك الدولي (اقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تحليل الأداء البيئي في مصر، وزارة شئون البيئة ، ٢٠٠٤) ص٤٠ .

٤ ــ لمزيد من التفاصيل حول هذه المشكلات راجع :

– أحمد كامل حجازي وآخرون، الثقافــة البيئية، ط١ (جامعة القاهرة، ٢٠٠٧) ص٢٥٠ــ٢٧٣.

ــ عادل عبد الغفار، الإعلام وقضايا المجتمع، رؤية مستقبلية لتفعيل دور الإعلام في مواجهة القضايا المعاصرة، ط١، (القاهرة : مركز المدينة للإعلام والنشر، ٢٠٠٧) ص٩٢ــ ١٠٠.

ــ منى توفيق يوسف، العلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والسكانية والتنمية، دكتوراه (جامعة عين شمس ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية، ٢٠٠٧) ص٤ ــ ٥.

ــ عبد المحسن برادة، تآكل الأراضي الزراعية وبدائل النمو العمراني ــ مؤتمر لكلية التخطيط العمراني، إبريل٢٠٠٧.

ــ عبد المحسن برادة، ورقة عمل حول التنمية والانتشار العمراني خارج العمور المصري والمشاكل البيئية المرتبطة به، مجلس بحوث البيئة

والتنمية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ٢٠٠٥.

ـ وزارة الدولة لشئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر، ٢٠٠٦، إصدار يونيو ٢٠٠٧، ص٢١ـ٥١.

٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول ملابسات إصدار هذه التشريعات، راجع:

ـ أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التشريعات البيئية، دائرة المعارف البيئية، ط٢ (الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص٨٧.

ـ سلوى شعراوي جمعة، وضع السياسات البيئية في مصر (القاهرة، الجامعة الأمريكية، ١٩٩٧) ص٢١ـ ٢٣.

ـ خالد عبد الصادق بدوي، الإنفاق البيني في خطط التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية البشرية في مصر، دكتوراه (جامعة عين شمس: معهد الدراسات والبحوث البيئية، ٢٠٠٦) ص١٠ـ١٣.

٦ ـ منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩) ص١٠٤.

٧ ـ عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية، مرجع سابق، ص ٤٦.

٨ ـ راجع في ذلك تفصيلاً :

ـ التقرير السنوي لوزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧، ص١٤٤ـ ١٥٣.

٩ ـ ترصد تقارير التوصيف البيئي لمحافظات مصر والصادرة عن وزارة الدولة لشئون البيئة عام عام٢٠٠٧ استمرار الوضع البيئي المتدهور في مختلف المحافظات، راجع ذلك على سبيل المثال في :

ـ التوصيف البيئي لمحافظة القليوبية، ص ٤٥ ـ ٤٦.

ـ التوصيف البيئي لمحافظة الجيزة، ص ١٩١ ـ ١٩٣.

ـ التوصيف البيئي لمحافظة المنيا، ص ٢٤٢ ـ ٢٥٧.

١٠ ــ تشير الأرقام إلى وجود أكثر من (١٥٠) جمعية أهلية تعمل في مجال البيئة في مصر، ومع هذا يتسم دورها بالمحدودية الشديدة في هذا الإطار راجع :

ــ مؤسسة فريدريش ايبرت، دليل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة في مصر، ٢٠٠٣.

١١ ــ أحمد كامل حجازي وآخرون، الثقافة البيئية، مرجع سابق، ص ١٨ .

١٢ ــ راجع هنا نتائج الدراسات التالية :

ــ رحاب إبراهيم سليمان، الصحافة المصرية وترتيب أولويات الصفوة تجاه قضايا البيئة في إطار مفهوم التنمية المتواصلة في مصر، ماجستير غير منشور (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٩٩).

ــ محسن محمود أحمد فارس، دور التليفزيون والصحافة في ترتيب أولويات قضايا البيئة لدى الشباب في إقليم الصعيد، دكتوراه غير منشورة (جامعة أسيوط ؛ كلية الآداب، ٢٠٠٤).

- Maxwell T.Boy Koff and S. Ravi Rajan, Signals and noise. Mass- Media Coverage of Climate Change in USA and the UK, EMBO veports 8,3, 207-211 (2007) in WWW.embo.org

١٣ ــ راجع هنا نتائج دراسات كل من :

ــ سهام نصار، دور الصحافة في التوعية بمشكلات البيئة في مصر، مجلة كلية الآداب بسوهاج، العدد(١٢) ١٩٩٢، ص٢١٩ ــ ٢٥٢.

ــ عبد المسيح سمعان، القضايا البيئية كما تقدمها الصحافة المصرية، دكتوراه (جامعة عين شمس: معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٢).

ــ رحاب إبراهيم سليمان، الصحافة المصرية وترتيب أولويات الصفوة تجاه قضايا البيئة في إطار مفهوم التنمية المتواصلة في مصر، مرجع سابق.

١٤ ــ راجع هنا نتائج دراسات كل من :

ــ عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة (القاهرة :

العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) ص ١٠٤ وما بعدها.

- Olga Guides, Environmental Issues in the Brazil. International Communication Gazette, vol. 62, No.6, 2000, pp. 537-554, by SAGE Journals Online Website.

- Kara Chan, The Media and Environ Mental Issues in Hong Kong 1983-1995, Int. Journal of Public Opinion Research. vol.11, No.2 (2007) On Line ISSN Ox Ford Univ. Press sites.

١٥ ــ راجع هنا نتائج دراسات كل من :

ــ عصام الحناوي ، نحو خطة قومية للتنمية الوعي البيئي : البيئة والوعي البيئي (القاهرة : المركز القومي للبحوث بالتعاون مع معهد جوته، ١٩٩٠) ص ٩٣.

ــ أحمد صابر، دور الصحف اليومية في تنمية الوعي البيئي، دكتوراه (جامعة أسيوط : كلية الآداب، ١٩٩٤).

ــ نجوى عبد الهادي محمد تركي، دور الإعلام في تنمية الوعي البيني والاقتصادي للشباب بالصناعات الصغيرة في مصر، ماجستير (جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٨).

- Hajime Sato, Agenda Setting For Smaking Cantrolin Japan 1945-1990 : I in Flunce of the Mass Meadia on National Health Policy Making, Journal Of Health com., Vol.8 No.1/Jon-Feb2003, pp.23-40.

- Ann M. Major L. Erwin Atwood, Environ ment Risk in the news: Issues, Sources, Problems and Values (Electronic version) Public Understanding of Science, vol. 13, no.3 (2004) p. 295- 308.

١٦ ــ راجع هنا نتائج دراسات :

ــ نجوى كامل ، الصحافة العلمية وقضايا البيئة : دراسة تطبيقية على صفحة البيئة بجريدة الأهرام من يناير ١٩٩٠ ــ ديسمبر ١٩٩١، في الإعلام وقضايا البيئة في مصر والعالم العربي (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٩٢) ص١٦١ ــ ١٩١.

ــ وفاء محمد خليل الباز، دور وسائل الإعلام في حماية البيئة، ماجستير (جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٧).

ـــ يسري عفيفي ، سوزان القليني، محمود بكر، تقويم المحتوى البيئي في صفحات المرأة ببعض الصحف القومية في مصر في ضوء أبعاد التربية البيئية، في مجلة العلوم البيئية، المجلد السابع، الجزء الأول ديسمبر ٢٠٠٣).

١٧ ـــ راجع هنا نتائج دراسات :

- Carol M. Liebler and Jacob Bendix, Old – Growth Forston Network News : News Sources and the Framing of an Environ mentat Controversy, Journal of Mass com., qu., vol.73,no.1, Spring 1996, pp.53 – 65.

- Claire Etaylor and Othersm Local Press Coverage of Environmental conflict, Journal of Mass com., qu., vol.77, no.1, Spring 2000, pp. 175-192.

١٨ ـــ راجع هنا :

- T. Michael Maher, How and Why Journalists Avoid the Population – Environment Conection, (Electronic version) Univ. of South western Louisiana. Population and Environment, vol.18 no.4, March1977, pp.33-47.

- David B.Sachsman and others, The Environment Reports of New England, Science Communication, vol.23, no.4 (2002) pp. 410 – 441.

- Max well T. Boy Koff and S. Ravi Rajan, Signals and noise. Mass-media coverage of climate change, op., cit.,

١٩ ـــ راجع هنا :

ـــ رحاب إبراهيم سليمان ، الصحافة المصرية وترتيب أولويات الصفوة، مرجع سابق.

ـــ عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وقضايا العولمة، مرجع سابق.

ـــ عادل عبد الغفار، رؤية مستقبلية لتفعيل دور وسائل الاتصال الجماهيري في تنمية الوعي البيئي في ضوء آراء عينة من الإعلاميين، بحوث الترقية (جامعة القاهرة، كلية الإعلام،٢٠٠٥).

٢٠ ـــ تم الاعتماد في صياغة الإطار النظري للدراسة على المراجع التالية :

ـ سليمان صالح ، أخلاقيات الإعلام ، ط١، (الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، ٢٠٠٢) ص١٠٢ـ ١٠٩.

ـ حسني نصر، مقدمة في الاتصال الجماهيري : المداخل والوسائل ، ط١ (الإمارات العربية المتحدة: مكتبة الفلاح، ٢٠٠١) ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

ـ محمد عبد الحميد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٣، القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٣) ص٢٩٧ ـ ٣٠٧.

ـ حسن عماد مكاوي، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط٤ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣) ص ٣١٤ـ ٣٢٩.

٢١ ـ لمزيد من التفاصيل راجع :

ـ محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، القوة والدولة (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠) ص٧٢.

ـ سهام نصار ، تأثير المصداقية على علاقة الصفوة بالصحافة المصرية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع لكلية الإعلام جامعة القاهرة، مايو٢٠٠٣، ص ١٣٩٩.

(*) تم عرض صحيفة الاستقصاء على :

أ.د. نجوى كامل ـ أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام لشئون البيئة وخدمة المجتمع.

أ.د. محمود علم الدين ـ أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام.

أ.د. راجية قنديل ـ أستاذ الصحافة بكلية الإعلام.

أ.د. أحمد حجازي ـ أستاذ العلوم البيئية بكلية العلوم جامعة القاهرة.

(**) أجريت هذه المقابلات مع عينة من الصفوة هم :

أ.د. سامر المفتي الأستاذ بمعهد بحوث الصحراء ومستشار منظمة الفاو.

أ.د. أحمد حجازي أستاذ العلوم البيئية بعلوم القاهرة .

أ.د. أحمد العتيق ـ عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس.

أ.د. ماجدة عبيد وكيل معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس.

أ.د. هاني الشيمي ـ أستاذ المحاصيل بكلية الزراعة

د. سلمى زهير الحوشي ـ المدرس بطب القاهرة.

د. إيمان فريد الديب ـ المدرس بحقوق القاهرة.

د. أبو بكر موسى ـ المدرس بآثار القاهرة.

د. أيمن عبد الغفار ـ المدرس بقسم الفيروسات بزراعة القاهرة

ـ كما تم إجراء عدد من المقابلات مع عينة من الجمهور العام في مرفق مياه القاهرة الكبرى، ديوان عام محافظة الجيزة، وحدة شئون البيئة بوزارة الإسكان.

(***) ساعد الباحثة في جمع البيانات الميدانية السادة الزملاء من قسم الصحافة بكلية الإعلام وهـم:

ـ د. هناء فاروق

د. محرز غالى

أ. سماح المحمدي

د . منى عبد الوهاب

أ. إيمان حسـني